المصطلح النحوي (التركيبي) عند برجشتراسر في كتابه (التطور النحوي)

عبدالله محمد زين بن شهاب

أستاذ النحو والصرف المشارك ـ قسم اللغة العربية ـ كلية التربية ـ سيئون ـ جامعة حضرموت

ملخص البحث :

المصطلح النحوي من القضايا الكبرى في الدرس النحوي العربي، وبما أنه كذلك اهتُمَّ به اهتماما بالغا من المتقدمين والمتأخرين، ومن جوانب هذا الاهتمام ما جاء في هذا البحث الذي تناول المصطلح النحوي عند برجشتراسر في كتابه التطور النحوي، وعنيت بالمصطلح النحوي هنا ماله علاقة بالمستوى التركيبي المحض، الذي يتصل اتصالا مباشرا بالقوانين النحوية (التركيبية)، ومن خلال التتبع لهذا المصطلح عند هذا العالم في هذا الكتاب استطعنا أن نبرز الهوية المصطلحية له، التي ما فتيء صاحبها أن يكون متميزا في تناوله المصطلح طريقة وعرضا وتأثرا، فمرة يتطرق لمصطلحات نحوية تخالف ما عليه جمهور النحويين، ومرة أخرى يتناول مصطلحات نحوية يأبى فيها إلا أن يكون متفردا لا يشاركه أحد في التطرق إليها أو تناولها، وإن كانت هذه المصطلحات في صورتها العامة ليست بالمصطلحات الحدية الدقيقة كالذي تعارف عليه النحويون القدامى في مصطلحاتهم، وإنما هي مصطلحات في جلها تصف الظاهرة اللغوية ولا تحدها بحد دقيق يمكن أن نصفه بالجامع المانع، ومن هنا تبين لنا من مجريات البحث أن لبرجشتراسر فكرا نحويا متميزا استنبطناه من خلال تتبعنا للمصطلح النحوي عنده، وقد حاولنا في هذا البحث أن نناقش برجشتراسر في ماذهب إليه، مرجحين تارة، ومعارضين تارة أخرى، وربما نكون موافقين في بعض الأحيان، وقد خرج البحث في نهاية المطاف بجملة من النتائج التي سردناها في نهاية البحث، وبعضها موجودة في أثنائه، يستطيع القارئ الكريم أن يجدها في مجريات البحث وفي مستوياته المختلفة.

توطئة:

تفنَّنَ النحويون في اصطلاحاتهم النحويةِ تفنُّناً بوَّأهم احتلالَ مكانٍ سامقٍ في عالَم المصطلح، وظهرت معالمُ هذا التفنن واضحةً في أخْذ كلِّ مدرسة نحوية استقلاليتها الاصطلاحية عن المدرسة الأخرى، وحاولت كلُّ مدرسة أن تُظهِر قدراتِها في صياغة المصطلح النحوي، الأمر الذي يجعلها تنماز عن المدرسة النحوية الأخرى، وفي ظلِّ هذا التسابق المصطلحي استقلَّت المدرسة البصرية بمصطلحاتها النحوية التي تجعلها متميزة عن المدرسة الكوفية، وحاولت المدرسة الكوفية أن تخطوَ خطوات نظير ما فعلته المدرسة البصرية، فأنتجت مصطلحاتٍ نحويةً خاصة بها، وكذلك فعلت المدرسة البغدادية كالذي فعلته المدرستان المتقدمتان.

ولم تقف ثورةُ المصطلحات النحوية عند المتقدمين من النحويين حسبُ، بل كان للمحدثين أثرٌ بالغٌ في استلهام مجموعة من المصطلحات النحوية التي اختصت بها المدرسة النحوية الحديثة، واستطاعت هذه المصطلحات الحديثة أن تخطوَ خطواتٍ متقدمة في مضمار التعدد والتنوع المصطلحي، ومن أبرز من كانت له إسهامات مهمة في هذا الاتجاه العالم اللغوي برجشتراسر الذي اتصف كتابه الموسوم بـ(التطور النحوي) بالموازنات اللغوية والتحليلات الصوتية والصرفية والتركيبية لمجموعة من اللغات السامية، جاعلا اللغة العربية تأخذ قدح المعلى في هذه التحليلات، وفي أثناء هذه النظرات والتأملات كان لهذا العالم مصطلحات نحوية تفرَّدَ بها، وأخذ يتعامل معها في كتابه، ليست قريبة من مصطلحات البصريين أوالكوفيين، وإنما هي مصطلحات في جلها مخترعة من عنده، أدخلها برجشتراسر في الدرس النحوي من خلال هذا الكتاب، وإن كنا لا نعدم في كتابه مصطلحات نحوية اشتهرت في الدرس النحوي إلا أنها ليست بالكثيرة، وبات

برجشتراسر يرددها في مواضع متعددة من كتابه، إذ ينبئ هذا التَّردادُ أنه كان متأثرا بمصطلحات المدرستين البصرية والكوفية، وإن كان قد خالف بعضها في كثير من الأحيان.

وفي ظل هذا التعدد والتنوع المصطلحي بات من الضروري قراءة هذه المصطلحات النحوية قراءة واعية[١]، فيها شيء من التبصر والتأمل، لنعرف هل كلها صالحة لأن تكون فعلا مصطلحا نحويا، يجسد الظاهرة النحوية المدروسة ويشخصها تشخيصا دقيقا داخل المدوَّنة النحوية، وهل يمكن أن تضيف هذه المصطلحات شيئا ذا بال للدرس النحوي، إضافةً تُيسِّر ولا تُعسِّر، تُوسِّع ولا تُضيِّق؛تقوم بحل إشكالا في المصطلح القديم أو تكمل نقصا فيه، أو تكون جامعة لظواهر لم يُحِط بها المصطلح القديم، أو ينطوي المصطلح الجديد على فروق في الدلالة لا تتوافر في المصطلح القديم، من هنا لم نعن بالتفرد المصطلحي عند برجشتراسر المخالفة اللفظية لما ذكره النحويون القدامى؛فإن ذلك لا يزيد على كونه جمعا لقوائم مفردات أو مسارد تكتفي بإيراد المصطلح الوافد من غير شرح ولا تحديد لحمولته الدلالية المتميزة، لأجل ذلك كله حملت هذه الدراسةُ على عاتقها متابعة هذه النقاط المهمة، مستفيدةً من الدراسات اللغوية المتعددة التي تطرقت للمصطلح النحوي، وما أكثرها[٢].

(١) ينظر: التأويل النحوي: مفهومه وأسبابه، بحث منشور في مجلة جامعة حضرموت للعلوم الإنسانية، المجلد (الثامن)، العدد (٢)، ديسمبر ٢٠١١م، ص: ٣٥٣.

(٢) من ذلك على سبيل المثال لا الحصر: الموفي في النحو الكوفي، والمصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية، ومعجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، والمعجم المفصل في النحو العربي، ومصطلحات النحو الكوفي: دراستها وتحديد دلالتها، والمصطلح النحوي دراسة نقدية.

حدودُ المصطلح النحوي في هذه الدراسة:

عنيت بالمصطلح النحوي في هذه الدراسة المصطلح الذي له علاقة مباشرة بالتركيب النحوي، الذي يجري في إطار القوانين النحوية (التركيبية) الخالصة، وعلى هذا تخرج من هذا البحث المصطلحات الصوتية والصرفية والدلالية، حتى وإن استخدمها النحويون في كتبهم لكنها في حقيقة أمرها لا تعبر عن المستوى التركيبي الذي عُني به هذا البحث؛لأجل ذلك وجدنا برجشتراسر في غير موضع من كتابه يذكر النحويين في استخدامهم مصطلحا معينا قد يكون هذا المصطلح صوتيا أوصرفيا وربما دلاليا، لكنه لا يدخل في إطار الدراسة التي نخوض غمارها، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر، يقول في باب أصوات اللغة: " ونحويو العرب ومقرئوها استعملوه كما نستعمله في الزمان الحاضر، لكن بين تقسيمهم وتقسيمنا فرقين:

الأول: أن لهم اصطلاحات غير اصطلاحاتنا، أصل بعضها غامض، لكن معناها واضح، وهي مجهور، بمعنى: صوتي، ومهموس، بمعنى: غير صوتي ....

والفرق الثاني: هو أنهم أثبتوا صفة ثالثة بين الشدة والرخاوة .... "(١).

فاستخدام النحويين لهذه المصطلحات الصوتية المحضة لا يعني أنها داخلة في إطار الدراسة النحوية (التركيبية)، أو انه يلزم إدخالها في دائرة التناول للقوانين النحوية.

ويقول في موضع آخر: "والآن بعد هذه التوطئة العامة نوجه نظرنا إلى اللغة العربية خاصة، فنتعجب كل العجب من أن النحويين والمقرئين القدماء لم يذكروا النغمة ولا الضغط أصلا، غير أن أهل الأداء والتجويد خاصة رمزوا إلى ما يشبه النغمة"(٢)،

(١) التطور النحوي: ١٤.

(٢) التطور النحوي: ٧٢.

فهو هنا أيضا ذكر النحويين واستخدامهم مصطلحي النغمة والضغط، وهما مصطلحان صوتيان لا علاقة لهما بالجانب التركيبي.

ويقول في مكان آخر من كتابه: "ونود أن نختم كلامنا عن انقلابات الحروف الصامتة بمناقشة ما ذكره نحويو العرب؛ فقد أورد الزمخشري مثلا، وهو من أشهر علماء النحو، القسم الرابع من كتاب المفصل لما سماه المشترك، وهو ما يشترك فيه سائر أجزاء الكلام من الأسماء والأفعال والحروف، وهو يقرب ما نسميه نحن بحث الأصوات"(١)، فهو هنا يذكر النحويين، ولكنْ ذِكْرُهُ إياهم في معرض حديثه عن بحث الأصوات وما يتصل بها، وليس له علاقة بالناحية النحوية التركيبية.

أما المصطلحات النحوية (التركيبية) التي ذكرت في كل أقسام الكتاب (الأصوات، والأبنية، والتركيبات، و المفردات) فكلها داخلة في حدود الدراسة وإطارها.

منهجية البحث في تناول المصطلحِ النحويِّ (البرجشتراسري):

تقوم منهجية البحث على الوصف والتحليل، فنصف كلام برجشتراسر ثم نقوم بتحليله من خلال تصنيف تلك المصطلحات من حيث قربها أو بعدها، أو مغايرتها أو مطابقتها لمصطلحات النحويين (التركيبية)، ومن ثم إجراء المقارنات المكثفة بين مصطلحات برجشتراسر والنحويين من النواحي المعرفية واللغوية، وفارق الدقة والإحاطة بينهما، فنكون إما مرجحين تارة أو معارضين تارة أخرى، وربما نكون موافقين في بعض الأحيان، ولا يعني ذلك أننا نطالب برجشتراسر بمصطلح نحوي (عربي) يتوافق تماما مع مصطلحات النحويين القدامى، فربما يكون له مصطلحه النحوي الخاص به، ولكننا ما دمنا في إطار دراسة وبحث وتحليل مصطلحه النحوي يكون لزاما علينا أن نقف عنده، ناقدين إياه، موضحين ما

(١) المصدر السابق: ٤٩ - ٥٠.

يتوافق وما لا يتوافق مع الدرس النحوي العربي، واضعين في خلدنا أن المصطلح النحوي العربي لا بد له من سلك ينتظمه، حتى نُبعِدَ عنه صفات الاضطراب والتشتت والتعدد الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى الخلط بين المفاهيم النحوية؛ لأجل ذلك حاولنا أن نبتعد عن المفاهيم النحوية التي ليس علاقة بالدرس النحوي العربي، حتى لا نقحم أنفسنا في ما نحن لسنا بصدده، وتطرقنا فقط إلى المصطلحات النحوية التي لها علاقة وُثقى بالدرس النحوي العربي أو شديد الصلة به.

واستنادا لذلك نستطيع أن نقسم هذه المصطلحات على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: مصطلحات نحوية (تركيبية) تُخالف في مفهومها مصطلحات النحويين.

القسم الثاني: مصطلحات نحوية (تركيبية) تفرَّد بذكرها برجشتراسر.

القسم الثالث: مصطلحات نحوية (تركيبية) مُطابِقة لمفهوم النحويين لفظاً ودلالة.

القسم الأول: مصطلحات نحوية (تركيبية) تُخالف في مفهومها مصطلحات النحويين:

قصدت بالمصطلحات النحوية (البرجشتراسرية) التي تخالف في مفهومها مصطلحات النحويين هي تلك المصطلحات التي استخدمها النحويون استخدامات متعددة وكادوا يجمعون على مفهومها، لكنها عند برجشتراسر جاءت بدلالات مختلفة مغايرة لمفهوم النحويين، فإذا كان النحويون قد اتفق معظمهم على مفهومها، ألفينا برجشتراسر يخالف مفهومهم، ويذهب به بعيدا، وكتاب التطور النحوي فيه من هذه المصطلحات التي تنبئ عن رؤيا اصطلاحية خاصة قد نتفق معها وقد نعارضها، ومن ذلك ما يأتي:

الجملة والكلام:

هل هناك ثمة فرق بين الجملة والكلام؟:

خاض النحويون حديثا طويلا في الفرق بين الجملة والكلام، فبعضهم قرر الفرق بينهما، وبعضهم لم ير فرقا بينهما(١). فذهب قسم منهم إلى أن الكلام والجملة هما مصطلحان لشيء واحد، فالكلام هو الجملة، والجملة هي الكلام(٢)، قال ابن جني في الخصائص: "أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو: زيد أخوك، وقام محمد"(٣)، وقال الزمخشري في المفصل: "الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك، وبِشْرٌ صاحبُك، أو في فعل واسم، نحو قولك: ضرب زيد، وانطلق بكر، ويسمى جملة"(٤)، لكن الذي عليه جمهور النحويين أن الكلام والجملة مختلفان، فيشترط في الكلام الإفادة، ولا يشترط في الجملة، بل يشترط فيها إسناد، سواء أفاد أم لم يفد، فهي بذلك أعم من الكلام، إذ كل كلام مفيد، وليس كل جملة مفيدة، وفي هذا الاتجاه يقول الجرجاني في التعريفات معرفا الجملة: "عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، سواء أفاد، كقولك: زيد قائم، أو لم يفد كقولك: إن يكرمني، فإن الجملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه فتكون أعم من الكلام مطلقا"(٥).

وعرَّف بعضُ النحويين الجملة على أنها ما تضمنت الإسناد الأصلي(٦)، "سواء

(١) ينظر: الخصائص: ١/ ١٧.

(٢) ينظر: الجملة العربية: تأليفها وأقسامها: ١١.

(٣) الخصائص: ١/ ١٧.

(٤) شرح المفصل (المتن): ١/ ١٨.

(٥) التعريفات: ٦٩.

(٦) ينظر: معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية: ٨١، والجملة النحوية: نشأة وتطورا وإعرابا: ١٥-١٧، والجملة الفعلية: ٢٢، وفي النحو العربي: قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث: ٨٢-٨٣.

أكانت الجملة مقصودة لذاتها أم لا؛ كالجملة التي تكون خبرا لمبتدأ، وجملة الصفة، وجملة الحال، وصلة الموصول، وبهذا لا تطلق الجملة على المصدر، واسمي الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، والظروف مع ما أسند إليه"(١).

أما برجشتراسر فيقول موضحا موقفه من الجملة والكلام: " أكثر الكلام جمل، والجملة مركبة من مسند ومسند إليه، فإن كان كلاهما اسما أو بمنزلة الاسم، فالجملة اسمية، وإن كان المسند فعلا أو بمنزلة الفعل فالجملة فعلية"(٢).

ثم يتابع حديثه قائلا: "ومن الكلام ماليس بجملة، بل هو كلمات مفردة أو تركيبات وصفية أو إضافية أو عطفية غير إسنادية، مثال ذلك: النداء، فإن (ياحسن) ليس بجملة ولا قسم من الجملة، وهو مع ذلك كلام يشبه الجملة في أنه مستقل بنفسه لا يحتاج إلى غيره، مُظهَرا كان أو مقدرا، بخلاف مثل قولي: أمسِ، جوابا عن السؤال: متى جئتَ؟، فإن تقديره: جئتُ أمس، فأمس وأمثالها: جمل ناقصة، و النداء وأمثاله نسميها أشباه جملة"(٣).

إذا ما تتبعنا كلام برجشتراسر في هذين النصين ألفينا أنفسنا أمام توجيها برجشتراسريا يتجلى في أمرين مهمين هما:

الأمر الأول: لا يشترط في الكلام الإفادة، فقد يكون الكلام جملة بمعنى أنه قد يكون مفيدا، وقد يكون الكلام ليس بجملة بمعنى أنه قد لا يكون مفيدا، لكنه في نهاية الأمر هو كلام، وهذا مخالف لما ذهب إليه جمهور النحويين، الذين شرطوا الإفادة في الكلام.

الأمر الثاني: شرط في الجملة الإفادة، وجاءت الإفادة عنده من العملية الإسنادية

(١) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية: ٨٨، وينظر: شرح كافية ابن الحاجب: ١/ ٨، والدراسات اللغوية والنحوية عند الزمخشري: ٢٣٧.

(٢) التطور النحوي: ١٢٥.

(٣) المصدر نفسه.

التي تتأسس عليها الجملة، وهذا أيضا مخالف لجمهور النحويين، فهي عندهم - أي الجملة - قد تكون مفيدة، وقد لا تكون مفيدة، ولم يشرطوا فيها الإفادة، قال ابن هشام في المغني: "الجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد، والمبتدأ وخبره كزيد قام، وما كان بمنزلة أحدهما، نحو: ضُرب اللص وأقائم الزيدان، وماكان زيد قائما، وظننته قائما"(١)، ثم ذكر بعد ذلك أن الجملة أعم من الكلام "إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس بمفيد"(٢).

فإذا كانت العملية الإسنادية هي التي جعلت الجملة مفيدة، فهناك عملية إسنادية قد لا تجلب للجملة الفائدة، ومن ذلك ما ذكره صاحب التعريفات في نصه السابق، معرفا الجملة أنها "عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى سواء أفاد كقولك: زيد قائم، أو لم يفد كقولك: إن يكرمني، فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه، فتكون أعم من الكلام مطلقا"(٣).

ومن اللافت للانتباه أنه جعل الكلمات المفردة من الكلام، وجعل الجمل غير المستقلة أو التي تسمى بالجمل المقصودة لغيرها(٤) كالجملة الواقعة صفة أو الجملة المضافة جعلها من الكلام، مع أنها تُبنى على الإسناد وتعتمد عليه.

والذي يظهر للبحث أن برجشتراسر تعامل مع الكلام والجملة تعاملا يختلف عما ذهب إليه النحويون، فهو نظر في المدلول اللغوي لكليهما ولم ينظر إلى المدلول الاصطلاحي النحوي، قال ابن منظور في لسان العرب ناقلا عن ابن سيده:

(١) مغني اللبيب: ٢/ ٣٤٧.

(٢) المصدر السابق: ٢/ ٣٦٤.

(٣) التعريفات: ٦٩.

(٤) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ٤٥، والرضي على شرح الكافية: ١/ ٨، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/ ٢١.

"الكلام: القول، معروف، ....، والقول مالم يكن مكتفيا بنفسه ، وهو الجزء من الجملة"(١).

فالكلام عند برجشتراسر يبدو في معنى القول لعدم اكتفائه بنفسه، مما يؤدي إلى عدم إفادته.

أما الجملة فيقول عنها ابن منظور: "والجملة: واحدة الجمل، والجملة: جماعة الشيء، وأجمل الشيء: جمعه عن تفرقه؛وأجمل له الحساب كذلك، والجملة: جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره، يقال: أجملت له الحساب والكلام، .... وقد أجملت الحساب إذا رددته إلى الجملة"(٢).

فالجملة بمدلولها اللغوي قريبة من مفهوم برجشتراسر، تتكون من مجموعة من الكلمات على أساس إسنادي بحت، من مسند ومسند إليه، بدليل أنه جعل المفردات من الكلام، التي لا تشكل عبئا لفظيا يُعتدُّ به، ويُعتمد عليه حتى يصير جملة استنادا لمفهومه.

لهذا يبدو أن برجشتراسر اعتمد الجانب الشكلي في فصله بين الكلام والجملة، منطلقا انطلاقة ذات دلالة لغوية، ولم ينطلق انطلاقة اصطلاحية نحوية (تركيبية)، فهو بهذا خرج عن مفهوم النحويين للكلام والجملة، وكانت له رؤيته الخاصة التي ابتعدت كثيرا عن الإطار العام للدرس النحوي العربي.

شبه الجملة:

نظر برجشتراسر إلى شبه الجملة نظرةً خاصةً تختلف عن المتعارَفِ عليه عند النحويين، فالنحويون ينظرون إلى شبه الجملة على أنها " الظرف والجار والمجرور، ولا بد من تعلقهما بالفعل وما يشبهه، أو ما يشيرإلى معناه، فإن لم يكن شيء من

(١) لسان العرب: ١٣/ ١٠٥.

(٢) لسان العرب: ٣/ ٢٠٣.

هذه الأربعة موجودا قُدِّرَ"(١)، وذهب النحويون إلى أنها سميت بهذه التسمية؛ "لأنها مركبة كالجمل، فهي تتألف من كلمتين أو أكثر، لفظا أو تقديرا، وهي غالبا ما تدل على الزمان والمكان، وإن تعلقت بكَونٍ محذوف دلت على ضمير مستتر أيضا، فكانت كالجمل في تركيبها، ولهذا فهي تغني أحيانا عن ذكر الجملة، وتقوم مقامها"(٢).

أما مفهومها عند برجشتراسر فيتجلى في قوله: "مثال ذلك: النداء، فإن (ياحَسَنُ) ليس بجملةٍ، ولا قسمٍ من الجملة، وهو مع ذلك كلام، ويشبه الجملة في أنه مستقل بنفسه، لا يحتاج إلى غيره مُظْهَراً كان أم مُقدَّرا، بخلاف مثل قولي: (أمسِ) جوابا على السؤال متى جئتَ؟، فإن تقديره (جئتُ أمسِ)، فـ (أمس) وأمثالها جمل ناقصة، والنداء وأمثاله نسميها أشباه الجملة"(٣)، ثم أردف قائلا: "فشبه الجملة اسم في أكثر الحالات، ولا يمكن أن يكون فعلا؛ لأن الفعل يساوي الجملة الكاملة، فأكثر أشكاله مركبة من ضمير هو المسند إليه، ومن مادة الفعل وهي المسند؛ نحو: (فرحتَ).. أي: فرحَ أنت، وما ليس بمركب من الاثنين فيقاس به على الباقي، وذلك أنَّا قد ذكرنا أن الغائب من الماضي نحو: فعل وفعلوا، لا يحتوي على ضمير، بل أصله اسم، ففعل وفعلوا وأمثالهما في الحقيقة أشباه جمل لا جمل، إلا أنهم تلقوها كالجمل الكاملة لما بينها وبين المتكلم والمخاطب من الارتباط"(٤).

واستنادا لما ذكر تحتل شبه الجملة عند برجشتراسر مرتبة وسطى بين الكلام

(١) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية: ١٦٦، وينظر: المعجم المفصل في النحو العربي: ٢/ ٦٥، ومصطلح النحو العربي بين الأصل المادي والتطور الدلالي: ٧٩.

(٢) إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٢٥٩، وينظر: مغني اللبيب: ٥/ ٢٧١ - ٢٧٢.

(٣) التطور النحوي: ١٢٥ - ١٢٦.

(٤) التطور النحوي: ١٢٦.

والجملة، فهي كالكلام لأنها في نظره غير مفيدة، أو أنها تفتقد للعملية الإسنادية التي تتسم بها الجملة؛فهي تتكون من أداة النداء (يا) ومن الاسم المنادى، وهذا في نظره لا يؤهلها لأن تكون جملة، وهي كالجملة؛ لأنها تستقل بنفسها لا تحتاج إلى غيرها مظهرا كان أم مقدرا بحسب تعبير برجشتراسر.

وفي كل الأحوال يجد المتتبع لشبه الجملة عند برجشتراسر اختلافا بيِّناً بينها وبين ما قرره النحويون تجاهها، فهي عنده تفتقد للعملية الإسنادية، وهي أقرب للكلام منها إلى الجملة بحسب مفهومه للكلام وللجملة، ومن ثم فهي في نهاية المطاف ليست هي الظرف ولا الجار والمجرور؛ لأنه ألحقهما بالجملة الاسمية(١)، وفي حقيقة الأمر إن إلحاق الظرف و الجار والمجرور بالجملة الاسمية مسألة فيها نظر؛ أولاً: لأن الجملة الاسمية عند النحويين يراد بها"الجملة المصدرة في الأصل باسم، مثل: زيد قائم، وهيهات العقيق، وقائم الزيدان، عند من جوَّزه، وهم الأخفش والكوفيون، وفي الحقيبة كتابٌ، ورُبَّ رجلٍ كريمٍ لقيتُه"(٢).

وثانياً: لأن الظرف والجار والمجرور يقدر لهما محذوف يتعلقان به، هو عند أكثرهم فعل، وعند بعضهم اسم، وهذا مما يفرضه المعنى؛فلو أريد الحدوث قدر فعل وفقا للزمن، وإذا أريد الثبوت قدر اسم، فياليته صنع كصنيع بعض النحويين(٣) الذين عدوا الجملة المصدرة بظرف أو جار ومجرور قسما مستقلا وسموه بالجملة الظرفية، التي لها أحكام تركيبية محددة تُنظر في المظان(٤).

إن برجشتراسر وقع في تناقض تركيبي حينما قرر أن العملية الإسنادية هي

---

(١) ينظر: المصدر السابق: ١٢٥.

(٢) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية: ٨٣، وينظر: مصطلح النحوي الكوفي وأثره على النحاة المحدثين: ٤٢.

(٣) ينظر: المقتضب: ١/ ١٩، وشرح المفصل: ١/ ١٨.

(٤) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: ١٩ - ٢٠.

جوهر التركيب الجملي، وهنا في جملة النداء يقرر بقوة أن هذا الأسلوب ليس بجملة ولا بقسمٍ من الجملة، مع أن العملية الإسنادية في جملة النداء واضحة تماما، صحيحٌ أن عناصر الإسناد في جملة النداء ليست مكتملة لفظا لكنها مكتملة تقديرا" لذا تأوَّلَ النحويون القولَ في الأساليب اللغوية التي لم يتحقق لها الإسناد لفظا ومنها أسلوب النداء، فالتركيبات الأسلوبية لا بد أن تؤسس على بِنى نحوية تركيبية (إسنادية)، فتركيب أسلوب النداء عند النحويين هو جملة فعلية، لأن صدرها ـ في الأصل المقدر ـ هو فعل"[1] تقديره (أدعو) أو (أنادي).

ومن اللافت للانتباه أن الدكتور عبدالرحمن أيوب عدَّ جملة النداء جملة غير إسنادية[2]، وقد وقع هو الآخر في تناقض تركيبي، لأننا عندما نقول (جملة) فلا بد أن تكون عناصر الإسناد فيها متوافرة، فلا جملة من غير إسناد؛ لأن "النظام اللغوي عامة هو نظام متناسق، ويتسم بسمة الاطراد، فكل الجمل عند النحويين جمل إسنادية، ولاجملة غير إسنادية"[3].

وكما ذكرنا في ما تقدم أن برجشتراسر اعتمد الشكل سبيلا له في النظر إلى شبه الجملة، فلما رآها تتكون من أداة النداء (يا) مع الاسم (أداة نداء + اسم) حَكَمَ عليها مباشرة بأنها شبه جملة حُكماً شكليا لا تركيبيا (دلاليا).

لذا كانت شبه الجملة عند برجشتراسر لايراد بها الجملة الناقصة، فشبه الجملة وإن كان ينقصها الإسناد أو تمام الفائدة في نظره لكنها مع ذلك ليست بناقصة كما يرى بل هي شبه جملة؛ لأن الجملة الناقصة عنده ما غاب عنها أحد ركني الإسناد، غيابا يؤدي إلى تقديره في سياق التركيب، وذلك واضح في قوله

(١) ظاهرة النيابة في العربية: ٥٣٥، وينظر: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: ٢١٧ ـ ٢١٨.

(٢) ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي: ١/ ١٢٩، وظاهرة النيابة في العربية: ٥٣٦.

(٣) ظاهرة النيابة في العربية: ٥٣٥، وينظر: المصطلح النحوي عند ابن سعدان الكوفي في كتابه مختصر النحو، بحث منشور في مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد: ٢١، العدد (٤)، ٢٠١٣، ص: ١١٤١.

(أمس)، جوابا على سؤال: متى جئت؟ الذي تقديره: جئت أمس، فهو بهذه التسمية يقع في تناقض مرة أخرى، إذ كيف تكون ناقصة وركنا الإسناد فيها حاضران، إلا أن أحدهما يكون مقدرا، وهو بهذا كان من المفترض أن يلحقها بشبه الجملة على وفق رؤيته، أو يعدها قسما من أقسامها، ولا تكون قسما قائما برأسه.

مفهوم الجملة الفعلية عند برجشتراسر:

الجملة الفعلية عند النحويين هي الجملة التي صدرها فعل، سواء أكان الفعل تاما أم ناقصا(١)، وقد تحدث سيبويه عن الفعل قائلا: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون، ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"(٢).

وتكون الجملة فعلية عندما يكون الحدث أو الفعل هو موضوع الكلام، وهو مناط الاهتمام فيتقدم عندئذ الفعل، وتصير الجملة فعلية(٣).

وفي هذا الاتجاه يقول ابن هشام: "مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف. فالجملة من نحو: أقائم الزيدان، وأزيد أخوك، ولعل أباك منطلق، وما زيد قائما، اسمية، ومن نحو: أقام زيد، وإن قام زيد، وقد قام زيد، وهلا قمت، فعلية. والمعتبر أيضا ما هو صدر في الأصل"(٤).

فالجملة الفعلية التي يقصدها ابن هشام هي تلك الجمل التي تصدرت بكيف الاستفهامية، أو بمنصوب على الاشتغال، أو بحال تقدم على صاحبه، فهي كلها جمل فعلية؛ "لأن هذه الأسماء على نية التأخير"(٥)، وأيضا الجمل التي تتصدر

(١) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: ١٨.

(٢) كتاب سيبويه: ١/ ١٢.

(٣) ينظر: بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين: ٣٠٥.

(٤) مغني اللبيب: ١/ ٤٢١.

(٥) المصدر نفسه.

بأداة نداء أوبأداة شرط أو بمجرور بواو القسم هي أيضا فعلية؛"لأن صدورها في الأصل أفعال"(١).

أما الجملة الفعلية عند برجشتراسر فهي ما كان المسند فيها فعلا أو بمنزلة الفعل.

ولنا على هذا المفهوم ملحوظات نسردها في الآتي:

أ-لم يعبأ برجشتراسر في مفهومه هذا بقضية التقديم والتأخير، فقد يكون المسند متقدما وقد يكون متأخرا فالجملة أولا وآخرا هي جملة فعلية، وهذا يؤدي إلى خلط واضح في المفهومات النحوية، فنحن حينئذ لا نستطيع أن نميز بين الجملة الاسمية التي صدرها ينبغي أن يكون اسما والجملة الفعلية التي صدرها ينبغي أن يكون فعلا.

فـ(يحفظ زيد)، و(زيد يحفظ)جملتان فعليتان عند برجشتراسر، لأن المسند في كليهما الفعل (يحفظ)، مع أن الراجح في مثل جملة (زيد يحفظ)أنها جملة اسمية لافعلية، وذلك لجواز دخول النواسخ عليها، وهي لا تدخل إلا على الجمل الاسمية؛ نحو: (إن زيدا يحفظ).

ب-ليس كل عامل يعمل عمل الفعل وتصدر الجملة تعد الجملة حينها جملة فعلية، لا من جهة الدلالة ولا من جهة التركيب، فالأوصاف المشتقة التي تعمل عمل الفعل هي من جهة الدلالة تدل على اللزوم والثبوت لأنها أسماء وليست أفعال، والأفعال تدل على التجدد والحدوث(٢)؛ لأنها أفعال، أما من جهة التركيب فالمتصدر الجملة هو الذي يتحكم في تسمية الجملة، فإذا كان المتصدر فعلا كانت الجملة فعلية، وإذا كان المتصدر اسما كانت الجملة اسمية، وكلام ابن

(١) المصدر نفسه، وينظر: بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف: ٣٠٥.

(٢) ينظر: دلائل الإعجاز: ١٥٤.

هشام في هذا الاتجاه واضح تماما.

ج ـ يمكن أن نجعل الجملة المتصدرة باسم الفاعل جملة فعلية وفقا لمذهب الكوفيين، الذين يسمون اسم الفاعل بالفعل الدائم، وفي هذا الاتجاه يقول الدكتور مهدي المخزومي: "أما اعتبار اسم الفاعل فعلا، وكونه قسيم الماضي والمضارع، فهو رأي الفراء، وزعمه أيضا، وعليه الكوفيون الذين جاؤا بعده"(١).

وعلى هذا يرى البحث أن برجشتراسر لم يكن قد حالفه التوفيق في مفهومه الجملة الفعلية، للأسباب المذكورة آنفا.

الجملة الخبرية:

يقول برجشتراسر مبينا طبيعة هذه الجملة: "وهذا التركيب ونسميه بالجملة الاسمية المركبة(٢)، كثير الاستعمال في العربية بعضه بالفاء بين المبتدأ والجملة الخبرية وأكثره بغيرها"(٣).

ويقول في موضع آخر: "والجملة الخبرية في (كان يفعل) عوض عن وصف منصوب على الخبر، أي: (كان فاعلا)، والجملة الخبرية لا تقتصر على الإسناد إلى (كان) بل تسند إلى مفعول من أفعال القلوب أيضا، نحو: (أحسبه مات في خلافة عمر)، أو: (أراك اليوم جسمُك نحُف)، فلو كان مثل هذا حالا للزم إدخال (الواو) عليهما، وإدخال (قد) على الأولى"(٤).

من سياق حديثه عن الجملة الخبرية نلفي أنه لم يقصد ما يقابل الجملة الإنشائية، بل قصد الجملة التي تقع في موقع الخبر الذي يقابل المبتدأ، وهذا خلاف ما تعارف عليه النحويون، فهم يعبِّرون عن هذه الجملة بالجملة التي تقع

(١) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ٢٣٨.

(٢) يقصد بها قوله: (كل امرئ فله رزق سيبلغه).

(٣) التطور النحوي: ١٣٨.

(٤) المصدر السابق: ١٩٥-١٩٦.

موقع الخبرأو بجملة الخبر، وهي من الجمل التي لها محل من الإعراب(١) "مثل: (المسافر تكثر شواغله)، في محل خبر المبتدأ، وتكون في محل نصب إذا كانت خبرا لفعل ناسخ، مثل: (كان الصانع يتقن عمله)، وكذلك خبر أفعال المقاربة والرجاء والشروع"(٢).

والذي يظهر أن لفظ (الخبرية) يختلف عن (الخبر)، فالخبرية مصدر صناعي يدل على فكرة ذهنية معينة، أما (الخبر) فيحمل في طياته دلالة المصدر الصريح الذي يدل على مطلق الحدث، ومعروف أن الجملة الخبرية عرفها البلاغيون أنها ما احتُمل فيها الصدق والكذب، بمعنى أنها تحمل فكرة ذهنية معينة وهي في صورتها الدلالية الراهنة، بمعنى أنها كلها تدل على فكرة معينة بكل مكوناتها التركيبية، أما (الخبر) فتستنبط منه دلالة الإعلام أو مطلق الإعلام، الذي هو الإخبار عن الشيء أو مطلق الإخبار عن الشيء، وهو بهذا يقابل المبتدأ، بمعنى أن الخبر يحمل دلالة خاصة، في حين أن (الخبرية) أو (الجملة الخبرية) تحتمل دلالة عامة أو فكرة عامة، من هنا أرى أن برجشتراسر لم يكن دقيقا في تسميته جملة الخبر أو الجملة الواقعة موقع الخبر بالجملة الخبرية. ولو أنه جرى على ماجرى عليه النحويون لكان موفقا في اختياره.

الظروف:

يقول برجشتراسر: "ويوجد في مثل أشباه الجمل المذكورة غير الأسماء الموصولة، وخصوصا الظروف، نحو (إليك)، أي: تنح"(٣).

وقال في موضع آخر: "وإن وجد معنى، فإن الظرف، أي: (عليه)، و(به) يقوم مقامه".

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٤ / ٥٩.

(٢) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية: ٩٠، وينظر: بناء المصطلح النحوي وصعوبة تعليم النحو العربي، بحث ألقي في المؤتمر الدولي: اللغة العربية إلى أين؟، جامعة الجنان، مركز الأبحاث والتنمية، طرابلس ـ لبنان، ٢٠٠٦، ص: ٥ ـ ٧.

(٣) التطور النحوي: ١٣٠.

يتجلى من هذين النصين أن مفهوم الظرف عند برجشتراسر يختلف عن مفهومه عند النحويين، فالظرف عند النحويين هو "ما ضُمِّن من اسمِ وقتٍ أو مكانٍ معنى (في) باطراد، لواقعٍ فيه مذكور أو مقدَّر ناصب له، وهو نوعان: ظرف زمان وظرف مكان"(١).

أما الظرف عند برجشتراسر فيقصد به أمرين مهمين هما:

أ ـ اسم فعل الأمر الذي يتكون من جار ومجرور، مثل: (إليك) أي: تنح، و(عليك) أي: الزم.

ب ـ حرف الجر المتصل بضمير، مثل: (عليه) و(به).

مع أن دلالة (الظرفيه) في هذين الموضعين غير مستنبطة، ولا مستفادة منهما، علما أنه يسمي الظروف الحقيقية التي ينطبق عليها مفهوم الظرفية بالظروف(٢).

وعلى هذا الأساس نلفي برجشتراسر قد توسع في مفهوم الظرف، فشمل ظرف الزمان والمكان واسم فعل الأمر من الجار والمجرور، وشبه الجملة من الجار والمجرور، الأمر الذي يؤدي إلى التشابك لمصطلحي بين المفاهيم؛ لأنه لا رابط دلالي يجمع هذه المصطلحات، فكل واحد منها يحمل دلالة تختلف عن الأخرى، سوى ما بين ظرف الزمان والمكان، فأين الدلالة الظرفية النحوية أو حتى اللغوية في اسم فعل الأمر، أو في شبه الجملة المؤلفة من الجار والمجرور في الصيغ التي أتى بها في النصين المذكورين سلفا.

الفعل:

يقول برجشتراسر: "ومن مثل ذلك: أخْذُ وصفِ الزمان بالفعل، نحو: ﴿ يَوْمٍ

(١) معجم النحو والصرف والعروض والقافية: ١٩٥، وينظر: الجملة الظرفية وعوارض تركيبها (دراسة تطبيقية في شعر الإمام الشافعي) بحث منشور في مجلة جامعة الأزهر ـ غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد (١٥)، العدد (١)، ٢٠١٣م، ص: ٩٣.

(٢) ينظر: التطور النحوي: ١٦٤.

﴿عَاصِفٍ﴾ [إبراهيم: ١٨]، وإضافة الفعل إليه، نحو: ﴿مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣][١].

عبر برجشتراسر بـ (الفعل) للدلالة على اسم الفاعل والمصدر، وهومصطلح مخالف لمصطلح البصريين، ويُظهر هذا الاستخدام مدى تأثر برجشتراسر بالمصطلح الكوفي، إذ يعبر الكوفيون بلفظ (الفعل) عن اسم الفاعل والمصدر. فهم يسمون (اسم الفاعل) (الفعل الدائم) تارة ويسمونه (الفعل) تارة أخرى، لكن من الملاحظ أن الفراء يستخدم غالبا (الفعل)، ويندر استخدامه (الفعل الدائم)، ويبدو أن التعبير بـ (الفعل) ينسجم مع رأي الكوفيين في أن اسم الفاعل من أقسام الفعل[٢]، يقول الفراء: "فإن قلت: فهل يجوز أن تقول: كان أخوك القاتل، فترفع؛ لأن الفعل معرفة (يعني القاتل)، والاسم معرفة فترافعا، للاتفاق إذا كانا معرفة كما ارتفعا للاتفاق في النكرة"[٣].

ويتأكد تأثر برجشتراسر بالمصطلح الكوفي (الفعل) في استخدامه للدلالة على (المصدر)، يقول الفراء وهو يستخدم مصطلح (الفعل) مريدا به (المصدر)، وهو يتحدث عن قوله سبحانه وتعالى: ﴿بِشِقِّ الأَنفُسِ﴾ [النحل: ٧]: "أكثر القراء على كسر الشين، ومعناها، إلا بجهد الأنفس، وكأنه اسم، وكأن (الشق) بفتح الشين فعل، كما توهم أن الكُره الاسم، والكَره (الفعل)"[٤].

فبرجشتراسر في اصطلاحه الفعلَ على اسم الفاعل متبعا الكوفيين في مذهبهم إنما يؤكد أن اسم الفاعل يدل على زمن معين يظهر في الحال أو الاستقبال، أما اصطلاحه الفعلَ على المصدر، وكأنه يشير إلى أن المصدر يحمل زمنا، فقد جانب

(١) التطور النحوي: ١٤٢.

(٢) ينظر: الموفي في النحو الكوفي: ٢٤، ومصطلحات النحو الكوفي: دراستها وتحديد مدلولاتها: ٥٠، ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ١٠٧.

(٣) معاني القرآن للفراء: ٢/ ٨٥.

(٤) معاني القرآن للفراء: ٢/ ٩٧.

الصواب في ذلك ـ وإن كان الكوفيون قد اصطلحوا على ذلك ـ ، فالمصدر لا يدل على زمن وإنما يدل على حدث غير مقترن بزمن، ولوكان يشير إلى زمن معين أوإلى طرف منه كان يمكننا حينئذ أن نطلق عليه فعلا.

الوصف:

ويريد به برجشتراسر الصفة، إذ يقول: "أما البدل والتوكيد والوصف فأكثر خصائصها سامي الأصل، لا تختص به العربية"(١).

ويقول في موضع آخر: "ومن خصائص الوصف التي تستحق الاطلاع عليها: وصف الشيء بصفة شيء آخر مربوط به، يذكر بعد الصفة"(٢).

ويقول في موضع آخر: ويجوز جعل مثل هذا الوصف اسما موصوفا كسائر الأوصاف"(٣).

يعبر برجشتراسر بالوصف ويريد به النعت، ويعبر بالصفة ويريد بها الصفة وهي مسبوقة بالموصوف، مع أن الوصف مصطلح صرفي لا نحوي(٤)، ويراد به اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغة المبالغة، أما النعت أو الصفة فمصطلح نحوي لا صرفي، هذا من جانب، ومن جانب آخر أن ثمة فرق بين الوصف والصفة، فالوصف مصدر، والصفة أخص من الوصف؛ لأن الوصف اسم جنس يقع على كثيره وقليله، والصفة ضرب من الوصف(٥). وزنها الصرفي (علة) حذفت منها فاء الكلمة، فقيل: صفة، وأصلها: وصفة.

---

(١) التطور النحوي: ١٤٧.

(٢) المصدر السابق: ١٤٨

(٣) المصدر السابق: ١٤٩.

(٤) ينظر: المراح في شرح التصريف: ١٢٣، وينظر: تعدد المصطلح وتداخله، قراءة في التراث اللغوي: ٩، بحث منشور في مجلة التراث العربي ـ اتحاد دمشق، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م، ص: ٩.

(٥) ينظر: لسان العرب ١٥ / ٢٢٤.

الإبدال:

ويريد به (البدل النحوي)، يقول برجشتراسر: "والإضافة قد توازن الإبدال أو (التأكيد) في بعض الأحوال؛ منها: أنه يمكننا أن نقول: (ثوبُ حريرٍ)، أو (ثوبٌ حريرٌ)، ويمكن أن يقال: (ثوب من حرير) أيضا، ومن ذلك (ثلاثة رجال)، أو (رجال ثلاثة)"(١).

ويقول في موضع آخر، وهو يعبر بالبدل لا بالإبدال: "أما البدل والتوكيد والوصف فأكثر خصائصها سامي الأصل"(٢).

فإذا أراد أن يتحدث عن (البدل) بوصفه مقولة نحوية مستقلة تُقابل غيرها من المقولات النحوية الأخرى كالتوكيد والنعت عبَّر بلفظ البدل، وإذا أراد أن يتحدث عن البدل وهو في جملة تركيبية معينة عبَّر بلفظ الإبدال، مع أن الإبدال مصطلح صرفي محض، يقول أحمد بن فارس: "ومن سنن العرب إبدال الحروف، وإقامة بعضها مقام بعض، ويقولون: (مدحَه ومدهَه) و(فرس رِفَلٌّ ورِفَنٌّ)، وهو كثير مشهور ألف فيه العلماء"(٣).

ومن اللافت للانتباه أن ابن يعيش عبَّر بلفظ الإبدال وأراد به البدل، على عكس ما فعله برجشتراسر، قائلا: "بدلٌ: هو إقامة حرف مقام حرف غيره، نحو: تاء تُخَمة وتُكَأة، وبدلٌ هو قلب الحرف نفسِه إلى لفظٍ غيره، على معنى إحالته إليه، وهذا إنما يكون في حروف العلة"(٤).

لكننا إذا ما تتبعنا (البدل) و(الإبدال) من الناحية اللغوية ألفينا أن (البدل)

(١) التطور النحوي: ١٥٠.

(٢) المصدر السابق: ١٤٧.

(٣) الصاحبي في فقه اللغة: ٣٣٣، وينظر: المزهر: ١/ ٤٦٠، والإتقان في علوم القرآن: ٢/ ٩١٤، وظاهرة النيابة في العربية: ١٦٥.

(٤) شرح المفصل: ١٠/ ٧، وينظر: ظاهرة النيابة في العربية: ١٦٥.

شيء، و(الإبدال) شيء آخر، فالبدل "هو قيام الشيء مقام الشيء الذاهب، يقال: هذا بدل الشيء وبديله، ويقولون: بدَّلت الشيء إذا غيرته وإن لم تأت له ببدل"(١)، فهو إذن (إبدال)، فلا يُعبِّر البدلُ عن الإبدال، ولا الإبدالُ عن البدل، بل يعبر كلٌّ واحد عن دلالته الخاصة التي تجعله يحمل دلالة لغوية خاصة لا تشترك مع الآخر، فالدلالة اللغوية للبدل تتطابق مع الدلالة النحوية لمفهوم البدل، والدلالة اللغوية للإبدال تتطابق مع الدلالة الصرفية (الصوتية) لمفهوم الإبدال.

رأي البحث في المصطلحات النحوية التي خالف فيها برجشتراسر النحويين:

أولا: إن من مهام المصطلح النحوي استجلاء الحقائق اللغوية (النحوية) وبيانها بوضوح، من غير إيهام أو تعمية، وهذا يجرنا إلى قضية مهمة تتجلى في كيفية جعل اللفظة أيَّ لفظة مصطلحا علميا متداولا في أي حقل من حقول المعرفة العلمية، بمعنى أن المصطلح العلمي إذا أردنا له النجاح فذلك متوقف على مدى استخدامه والتعامل معه في الإطار المعرفي، ثم بعد ذلك ذيوعه وانتشاره في هذا الإطار.

ومصطلحات برجشتراسر ـ ليست كلها ـ وإنما عنيت بها المصطلحات التي نتكلم عنها الآن والتي هي موضوع حديثنا، لم تلق رواجا مصطلحيا في إطار الدرس النحوي العربي، مع أنها لم تبعد لفظيا عن مصطلحات المدرستين: البصرية والكوفية، ويبدو ذلك أن برجشتراسر كان منطلقه في تأسيس مصطلحه لا يتحدد بطريقة منهجية واضحة، فهو في هذه المرة كانت انطلاقته لغوية (معجمية)، كما حصل في التعامل مع الجملة والكلام، فهو وإن كان تعاملا ليس بخاطئ لكنه لا يتماشى مع المنهجية المصطلحية التي نحاها النحويون، فهم ينظرون إلى الدلالة اللغوية ثم يجعلونها سبيلا لدلالة أعم وأشمل، فتنتقل اللفظة من المدلول اللغوي

(١) مقاييس اللغة: ١٠١.

(المعجمي) إلى المدلول الاصطلاحي (الشائع)، لكن برجشتراسر وقف عند المدلول اللغوي ولم يجعله يتحرك إلى المدلول الاصطلاحي (النحوي)، الأمر الذي جعل فكرته عن مفهوم الجملة والكلام داخل في دائرة معرفية ضيقة لم يكتب لها الذيوع والانتشار في الدرس اللغوي بعامة والدرس النحوي بخاصة.

ثانيا: إذا كان غير واحد من المصطلحات النحوية مازال بحاجة إلى معاودة نظر، وغوص فكري عميق؛لوجود الخلط في مفهوماتها، واحتواء هذه المفهومات على دلالات نحوية ولغوية متعددة، فإن كل ذلك يستدعي من الدارسين المحدثين النأي بهذه المصطلحات عن هذا الخلط، وجعل كل مصطلح يتحدد بظاهرة لغوية أونحوية محددة من غير أن تختلط مع ظاهرة لغوية أو نحوية أخرى، وذلك واضح في استخدام مصطلح (الظرف)، فهو معروف عند النحويين، لكنه عند برجشتراسر له أكثر من توجيه فهو يدل على اسم الفعل، ويدل على حرف الجر ومجروره، وكذلك في استخدام مصطلح (الفعل) الذي استخدمه النحويون والكوفيون منهم على وجه التحديد استخدامات متعددة، فأرادوا به مرة اسم الفاعل، وأرادوا به مرة أخرى المصدر، وتبعهم في ذلك برجشتراسر، الذي غاب عنه في ما يبدو ضرورة جعل المصطلح مقننا منضبطا يتسم بواحدية الدلالة لا بتشتتها.

ثالثا: من الضروري القيام بعملية الفصل المصطلحي بين المصطلحات الصرفية والمصطلحات النحوية (التركيبية)، وجعل كل مصطلح ينتمي انتماء حقيقا للمستوى اللغوي الذي ينضوي تحته، ولكن الذي حصل عند برجشتراسر عدم القيام بهذا الفصل، فهو يستخدم مصطلحات كان من المفترض أن تكون في الحقل الصرفي فإذا به يستخدمها في الحقل النحوي (التركيبي)، وذلك واضح في مصطلحي (الوصف) و(الإبدال)، فهذان مصطلحان صرفيان، تعامل معهما برجشتراسر وربما غيره من النحويين تعاملا مزودجا، وهذه الإزدواجية تجعل

المصطلح النحوي غير مستقر، ويمكن أن يوصف بالمضطرب، والمصطلح كما هو معروف ينبغي أن ينأى بنفسه عن هذه الصفات.

رابعا: إذا كان بعض نحويي المدرسة البصرية أو الكوفية استخدموا مصطلحا نحويا معينا، وهذا المصطلح غير واضح وربما يُحدث لبساً مع مصطلح نحوي آخر، فلا ضير في هذه الحالة أن نردَّه، ونستبدله بمصطلح نحوي آخر، يكون أكثر دقة من المصطلح المُلبِس، وهذا واضح في استخدام مصطلح (الفعل) من قبل الكوفيين قاصدين به (المصدر)؛ لأن الفعل كما هو معروف ما دل على حدث مقترن بزمن، والمصدر ليس كذلك، فهو يدل على مطلق الحدث حسب.

ولا يعني استبدالنا هذا المصطلح بآخر أننا نطالب نحويي المدرسة البصرية أو الكوفية بتغيير هذا المصطلح، فهذا مصطلحهم وهم قد تعارفوا عليه داخل مدرستهم، ولكن لا يعني هذا أننا نسلم بكل ما أتوا به من مصطلحات، يقول الدكتور عبدالستار الجواري: "إن دراسة العربية، لغة ونحوا، في ما وضع لها من مصطلحات، تحتاج إلى شيء من معاودة النظر فيها، وتحريك ما استقر منها في الأذهان والأفهام"(١).

القسم الثاني: مصطلحات نحوية (تركيبية) تفرَّدَ بذكرها برجشتراسر:

هناك مصطلحات نحوية تعامل معها برجشتراسر تعاملا متفردا، فلم يشاركه فيها أحد، على حد علم الباحث، وهذه المصطلحات لها ما لها وعليها ما عليها، - كما سنوضح ذلك لاحقا -، المهم أنه اجتهد في إخراجها في كتابه بصورتها الحالية، لكن يبدو أن معظمها لم يأخذ قسطه من الذيوع والانتشار في الدرس النحوي العربي، وهذا هو سر انكفائها على نفسها، وهذه المصطلحات هي على النحو الآتي:

(١) الوصف، نظرة أخرى في قضايا النحو العربي، مجلة المجمع العلمي العراقي، م٣٣، ج٤، ص: ٤١.

الجملة العاملة والجملة المعمول فيها:

يقول برجشتراسر: "وقد تكون الجملة الخبرية من الجملة الاسمية المركبة، مركبة هي نفسها من جملتين أو أكثر، فيقع الضمير الراجع إلى المبتدأ في جملة معمول فيها، لا في الجملة العاملة، مثال ذلك: (إن حرب الأوس والخزرج لما هدأت تذكرت الخزرج قيس بن الخطيم)، فخبر: (حرب الأوس والخزرج) هنا مركب من جملة عاملة هي (تذكرت الخزرج)، وجملة معمول فيها، هي: (لما هدأت)، وضمير (هدأت)، هو الراجع إلى المبتدأ، الذي هو: (حرب الأوس والخزرج)"(١).

من النصين السابقين تظهر جملتان مهمتان هما:

أ ـ جملة عاملة.

ب ـ جملة معمول فيها.

أما الجملة العاملة: عنده فهي تلك الجملة التي يتصدرها عامل معين (فعل أو ما يعمل عمله)، ويؤدي هذا العامل عمله النحوي على وفق موقعه من الجملة، فجملة (تذكرت الخزرج) تتكون من عامل هو الفعل (تذكرت) ومن معمول وهو الفاعل الذي ارتفع بالفعل (تذكرت)، ومن مفعول به هو (قيس بن الخطيم).

وأما الجملة المعمول فيها: فهي تلك الجملة التي وقعت في محل رفع خبر لـ (إن)، فهو يريد بها الجملة التي لها محل من الإعراب.

ولنا على هذين المفهومين ملحوظتان:

الأولى: الجملة بطبيعتها التركيبية بوصفها مركبا إسناديا لا تكون عاملة، وإنما يكون العامل فيها هو أحد طرفي الإسناد، وهو إما أن يكون فعلا أو أحد الأوصاف المشتقة التي تعمل عمل الفعل.

الثانية: إن تسمية الجملة التي لها محل من الإعراب بـ (الجملة المعمول فيها)

(١) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية: ١٣٩.

مسألة فيها نظر؛لأن "هذه الجمل غير معمول فيها هي نفسِها ـ بوصفها تركيبا إسناديا ـ وإنما يحكم بالإعراب للموضع الذي حلت الجملة فيه، وهو محل المفرد المسقط من الأصل، الذي حلت محله الجملة نائبة عنه في الاستخدام"(١).

الفعل المعدوم الفاعل:

يقول برجشتراسر في هذا النوع من الفعل: "والجملة الفعلية أبسط تركيبا من الجملة الاسمية، ولا ينبغي لنا أن نتكلم عنها تفصيلا، بل يكفي الكلام عن مسألة واحدة من مسائلها، وهي مسألة (الفعل المعدوم الفاعل) أو المسند إليه.أما الأول فعل ما لا يسمى فاعله، نحو (ضُرِبَ زيدٌ)، فهو معدوم الفاعل وليس بمعدوم المسند إليه"(٢).

ويقول أيضا: "فنراه أسند إلى (زيد) وهو مفعوله، فإذا نقلنا جملة (ضربتُ زيداً) إلى ما لم يسم فاعله، صار المفعول وهو (زيد) مسندا إليه وحُذِفَ الفاعلُ"(٣).

الفعل المعدوم الفاعل هو ما يسميه النحويون الفعل المبني للمجهول أو الفعل المغير الصيغة، أو فعل ما لا يسمى فاعله(٤)، وكلها مصطلحات تؤدي إلى نتيجة واحدة مفادها حذف الفاعل وإحلال المفعول به محله، وتغيير صيغة الفعل المبني للمعلوم إلى صيغة الفعل المبني للمجهول(٥)، لكن يبدو أن برجشتراسر في حديثه عن الفعل المبني للمجهول أو الفعل الذي لم يسم فاعله، يتحدث عنه ليس في حالة كونه صيغة صرفية أو بنية صرفية، فمثلا الأفعال: (ضُرب) أو (قُتل) أو

(١) ظاهرة النيابة في العربية: ٥٦٩ (الهامش).

(٢) التطور النحوي: ١٤٠.

(٣) التطور النحوي: ١٤٠ ـ ١٤١.

(٤) ينظر: الفعل المبني للمجهول: ٥٨ ـ ٦٥.

(٥) ينظر: أسماء نائب الفاعل في النحو العربي، بحث منشور في مجلة الدراسات اللغوية، العدد (٣)، المجلد (١٦)، ص: ٢٥ ـ ٢٦.

(فُهم) أو (عُلم) تمثل صيغ صرفية أو بنًى صرفية محددة ذات زمن صرفي(١)، إذ لا يمكن في هذه الحالة أن نسميها بالأفعال المعدومة الفاعل؛ لأنها خارج السياق التركيبي، بل نسميها بالأفعال المبنية للمجهول أو بالأفعال مغيرة الصيغ، لأجل ذلك يلزم التفريق بين الفعل المبني للمجهول صيغة صرفية أوبنية صرفية، والفعل المبني للمجهول وهو داخل في إطار سياق تركيبي معين أصله مكوَّن من: فعل + فاعل + مفعول به ذي زمن نحوي معين، فنحن في هذه الحالة يمكننا أن نطلق عليه بالفعل المعدوم الفاعل.

وخلاصة القول في هذا الاتجاه: عندما يكون الفعل المبني للمجهول صيغة صرفية خارج سياقه التركيبي وزمنه صرفي، لا يمكن أن نطلق عليه بالفعل المعدوم الفاعل.

أما عندما يكون هذا الفعل داخل سياقه التركيبي، وزمنه نحوي، والعملية الإسنادية فيه ظاهرة، فإن الفعل المبني للمجهول في هذه الحالة يمكن أن نطلق عليه بأنه فعل معدوم الفاعل.

الجمل المشتبكة:

يقول برجشتراسر: "وكثير من اللغات لم يتحصل على غنى كاف، من وسائط إعمال الجمل في الجمل، ولم يوفق على ذلك غير لغات الأقوام المتمدنين أصحاب الحضارة العالية من جهة الفكر، منها اللغة الصينية والهندية القديمة واليونانية ... ومنها اللغة العربية، غير أنها حسب مزيتها في الترقي إلى تركيبات الجمل المشتبكة المتنوعة الكافية في إفادة جميع العلاقات بين الأفكار على اختلافها قد حافظت على بعض أشكال التركيب البسيطة الأولية أيضا"(٢).

(١) ينظر: المصدر نفسه.

(٢) التطور النحوي: ١٧٧.

وقد ذكر برجشتراسر نماذجَ من الجمل المشتبكة التي يقصدها في نص سابق للنص المذكور آنفا، إذ قال: "تركيب الجمل: القسم الخامس: والآن بقي علينا الكلام عن تركيب عطفي، فيكون بذلك أربعة أقسام، مثال: التسوية غير العطفية (أُسِرَ يومئذ معبدُ بنُ زراره، أسره عمرو بن مالك)، والتسوية العطفية كثيرة الوقوع، نحو: (جاء فقال)، والإعمال غير العطفي منه الصفة، نحو: (جاءني رجل لا أعرفه)، وكثير من الحال، نحو: (قعدت اتفرج) وغيرهما، و(لا أعرفه) و(اتفرج) وأمثالهما ليست بجمل مستقلة، كـ(أسره عمرو بن مالك) في مثالنا الأول، بل تقوم مقام جزء من جملة أخرى، فيمكنني أن استبدل: (جاءني رجل لا أعرفه) بـ(جاءني رجل غير معروف) و(قعدت اتفرج) بـ(قعدت متفرجا)، فكما أن الاسم يعمل في صفته المتكونة من كلمة فكذلك يعمل في الصفة المتكونة من جملة، وكما أن الفعل يعمل في النصب على الحال، فكذلك يعمل في الجملة الحالية"(١).

يتبين بوضوح من هذا النص أن المقصود بالجمل المشتبكة هي تلك الجمل التي تتركب بعضها مع بعض، وترتبط بعضها مع بعض، فهي تشتبك وتتداخل لتتكون جمل أخرى بدلالات جديدة(٢)، فمثلا جملة (قعدت اتفرج) تشتبك مع جملة (قعدت متفرجا)، وجملة (جاءني رجل لا أعرفه) تشتبك مع جملة (جاءني رجل غير معروف)، لكن لو وسمها بالجمل المتشابكة لا بالجمل المشتبكة لكانت دلالتها أدق، لأن كل جملة تتشابك مع الأخرى لتتولد جملة جديدة من هذا التشابك التركيبي، فمثلا في جملة (قعدت اتفرج) هي في الأصل جملتان: جملة (قعدت) وجملة (اتفرج)، لكن يمكن أن تحذف جملة (اتفرج)، ويحل

(١) التطور النحوي: ١٧٦ - ١٧٧.

(٢) ينظر: تأويل اللفظة باللفظة ذواتي الجذر الواحد في القرآن الكريم: ٣٧٠ - ٣٧١.

محلها المفرد (متفرجا)، فهذا التلاحم التركيبي المجسد في هذه الخطوات: حذف أولا، فإحلال ثانيا، جعل الجملتين مرتبطتين ارتباطا وثيقا، فتشابكتا فيما بينهما، فهي إذن جمل متشابكة، لا مشتبكة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ربما يفهم من الجمل المشتبكة الخلط والاضطراب وعدم الوضوح بخلاف الجمل المتشابكة التي يفهم منها معنى التلاحم والارتباط.

الجملة المصدرية (العطفية وغير العطفية):

تترد كثيرا في الدراسة النحوية تسمية الجملة المصدرية وهي الجملة التي يتصدرها حرف مصدري، أما مسألة وصف هذه الجملة بالعطفية أو غير العطفية فأمر تفرد به برجشتراسر، الذي يقول: "وكل ما ذكرناه من الجمل المصدرية، عطفي[1]، يعني: يقع في أوله حرف يُعْمِل الجملة الأولى في الثانية"[2].

ولمزيد من الإيضاح نورد بعض الجمل التي عدَّها برجشتراسر جملا مصدرية عطفية، من هذه الجمل ما يأتي:

- قوله تعالى: ﴿**ما قلتُ لهُم إلا ما أمرتني بهِ أنِ اعبدوا اللهَ**﴾ [المائدة: ١١٧].
- قوله تعالى: ﴿**آمِنُوا كما آمَنَ الناسُ**﴾ [البقرة: ١٣].
- قوله تعالى: ﴿**مِنْ بعدِ أنْ نزَغَ الشيطانُ بيني وبينَ إخوتي**﴾ [يوسف: ١٠٠].
- قوله تعالى: ﴿مِنْ بعدِ ما جاءهُمُ العلمُ﴾ [الشورى: ١٤].
- قوله تعالى: ﴿**ذلك بأنَّ اللهَ لمْ يَكُ مُغيِّراً نِعْمةً أنعَمَها على قومٍ حتَّى يُغَيِّرُوا ما بأنفسهم**﴾ [الأنفال: ٥٣].
- قوله تعالى: ﴿**يُبيِّنُ اللهُ لكم أنْ تَضلُّوا**﴾ [النساء: ١٧٦].
- قلَّ ما وُجد مثل ذلك.

(١) ومنها ما يسميه برجشتراسر التسوية العطفية، ينظر: التطور النحوي: ١٧٦.

(٢) التطور النحوي: ١٩١.

- أيعجزُ أحدُكم أن يقرأ.

- أيسرُّك أنه سمع كلامك.

إذا ما تأملنا هذه الجمل ألفينا اشتمالها كلها على حروف مصدرية متنوعة، هذه الحروف المصدرية تربط ما قبلها في ما بعدها ربطا دلاليا، لذا يقصد برجشتراسر بقوله إنها يقع في أولها حرف يُعْمِل الجملة الأولى في الثانية ليس عملا إعرابيا إنما هو عمل دلالي وربط معنوي في هذه الجمل بين عناصرها التركيبية.

وعلى هذا لا يقصد بكلمة العطفية هنا أو العطفي استخدام حروف العطف (النسق)، وإنما لما كانت هذه الحروف المصدرية تشبه ما تقوم به حروف النسق من ربط دلالي بين الجمل والمفردات سميت هذه الجمل بالجمل المصدرية العطفية تشبيها بالجمل التي ترد فيها حروف العطف(١)، ولما كان هذا الربط يقضي بأن تكون هذه الحروف في وسط التركيب كذلك كانت الحروف المصدرية تحتل هذا الموقع كاحتلال حروف العطف المكانَ ذاتَه.

الجملة المصدرية غير العطفية:

إذا كانت الجمل المصدرية العطفية هي تلك الجمل التي تستخدم فيها الحروف المصدرية بالطريقة التي بيَّنَّاها آنفا، فإن الجمل المصدرية غير العطفية(٢) هي تلك الجمل التي لا تستخدم فيها الحروف المصدرية في سياق التركيب.

(١) قام برجشتراسر في كتابه التطور النحوي بتحليل هذه الجمل وتفصيل القول فيها، لكننا لم نورد هنا تحليله وتفصيله فيها؛لأن ذلك ليس له عظيم ارتباط ببحثنا، فالذي يهمنا هنا هو تحديد هذه الجمل ومعرفة إطارها العام، وسبب التسمية، أما الأمور الأخرى إذا تطرقنا إليها وتعمقنا في تفصيلها فسنخرج لا محالة عن الغرض المنشود من البحث، ولمزيد من التفصيل في هذه الجمل ينظر: التطور النحوي: ١٨٩ - ١٩١.

(٢) ومنها ما يسميه برجشتراس التسوية غير العطفية، ينظر: التطور النحوي: ١٧٦.

فإذا ما تأملنا طبيعة الجمل التي أوردها برجشتراسر في هذا الاتجاه سنجدها جملا خالية من الحروف المصدرية ، والتي منها ما يأتي :

ـ المروءة إذا أُعْطِيتَ شَكَرْتَ.

ـ ألم تكن عاهدتني عهدا لا تكتمني شيئا.

ـ أقسم لا يخرج من الحبس.

ـ لما كان حين نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم بحصن أهل خيبر.

لكن كيف يمكن تحديد وجه المصدرية في هذه التراكيب، وهي لم تذكر في سياقاتها التركيبية حروف مصدرية؟

يجيب عن هذا التساؤل برجشتراسر بقوله: "وقد توجد جمل مصدرية غير عطفية، وأمثلة ذلك نادرة متفرقة..... نحو: المروءة إذا أعطيت شكرت، أي: المروءة هي تشكرك إذا أعطيت شيئا، فالجملة هنا مسند، ونحو: (ألم تكن عاهدتني عهدا لا تكتمني شيئا)، أي: عهدا مضمونه ألا تكتمني شيئا، فالجملة بدل من (عهدا)، ونحو (أقسم لا يخرج من الحبس) أي: عدم خروجه، فالجملة مفعول. وكل هذا وأمثاله ليس له أصل ثابت ولا قاعدة معينة في العربية"(١).

ثم تحدث عن حالتين وضعت لهما قواعد في العربية، قائلا: "وأما الحالتان اللتان وضعت لهما العربية قواعد ثابتة لاستعمال الجملة المصدرية غير العطفية؛ فأولاها: ما يضاف إلى (يوم) و(حين)، ومثلهما، نحو: (لما كان حين نزل رسول الله بحصن أهل خيبر)، وأكثر ذلك في النصب على الظرف نحو: (يوم جئت)، فالاسم هنا مستعد ليصير حرفا كـ(إذ)، .....كما أن (حين نزل رسول الله) معناها: الحين الذي نزل فيه، وربما كانت (حين) اسما في الأصل أضيف إلى جملة، ثم صارت حرف مكان.

(١) التطور النحوي: ١٩١ ـ ١٩٢.

والحالة الثانية: إلحاق بعض حروف الجر بالجمل، بغير توسط (أن) أو (ما)، وهي قليلة في العربية، منها (اللام) بمعنى (كي)، وحتى، ومنذ...."(١).

رأي البحث في تسمية العطفية وغير العطفية:

العطف أو ما يُعرف بعطف النسق في العربية أسلوب له ضوابطه وأحكامه، ومعروفة أدواته وحروفه، أما عملية وصف الحروف المصدرية بأنها عاطفة وبالتالي وصف جملة المصدر بأنها جملة مصدرية عطفية، فمسألة بحاجة إلى تأمل ومتابعة؛ لأن مفهوم العطف في النحو العربي هو اتباع لفظ لآخر بوساطة حرف العطف، وهذا لا يتأتى في حالة الحرف المصدري عندما يكون متوسطا جملتين؛ لأن الاتباع في هذه الحالة لا يتجسد ولا يكون له وجود، فالحرف المصدري ليس من شأنه هذه العملية التركيبية.

أما في الجملة المصدرية غير العطفية فهناك حالة أوردها في سياق حديثه: وصفها بأنها ليس لها أصل ثابت ولا قاعدة معينة في العربية، لأجل هذا نترك الخوض فيها، ثم ذكر بعد ذلك حالتين في السياق ذاته وصفهما بأنهما لهما قواعد في العربية نذكر منهما ما يضاف إلى يوم وحين مثل: لما كان حين نزل رسول الله بحصن أهل خيبر، والتقدير: لما كان حين نزول رسول الله ...، والمثال الآخر: يوم جئت، والتقدير: يوم مجيئك ، وقس على ذلك فهذه في نظره جمل مصدرية غير عطفية؛ لأنها لم يأت فيها حرف مصدري، وهذه في الحقيقة جمل أضيفت إلى الظرف، وهي في محل جر بالإضافة، لأن المفرد حل محلها، وهو المصدر، وليس هناك من داع تركيبي بوصفها بغير عطفية؛ لأنه لا وجود للعطف فيها.

الجملة الغرضية:

يقول برجشتراسر في هذه الجملة: "ولا يكاد يبقى إلا بعض الجملة الغرضية،

(١) التطور النحوي: ١٩٢-١٩٣.

والشرطية...، فحرف الغرض في العربية (كي)، وقد تضاف إليه (اللام)، فيصير (لكي)، و(اللام) تعبر عن الغرض أيضا إما بنفسها أو مضافة إلى (أن) في (لأن) و(لئلا)"(١).

يظهر من هذا التوجيه أن الجملة الغرضية هي تلك الجملة التي اشتمل سياقها التركيبي على حرف من حروف التعليل، كقولنا: جئت لأكرمك، أو جئت كي أكرمك، أو جئت لكي أكرمك، فكل هذه الجمل تعد جملا غرضية، لتَبْيانها الغرض من المجيء وهو الإكرام.

الأصوات:

يقول برجشتراسر في هذا الاتجاه: "ومثل ثان وهو الأمر، فهو مجرد مادة الفعل المضارع بغير ضمير، فيقارب ما سماه النحويون بالأصوات (interjections)، وكثير منها يفيد أمرا، نحو (مَهْ) للزجر والمنع عن الشيء، وقد يشتق من الصوت المؤدي معنى الأمر فعل، مثال ذلك (نِخْ)، صوت إناخة البعير، اشتق منه فعل الإناخة، فالأصوات من أشباه الجمل والأمر كان منها في الأصل، غير أنه أدخل نظام الفعل، بمنزلة واحد من أشكال المخاطب، مع أنه لا يوجد فيه ضمير للمخاطب أصلا"(٢).

يظهر من هذا التوجيه أن برجشتراسر يقصد بالأصوات شيئين هما: أسماء الأفعال، وأسماء الأصوات، التي تشترك في محاكاة هذه الأصوات للحدث الفعلي، فهي عنده كلها تدخل في مفهوم الأصوات. ولنا على هذه المصطلح بعض الملحوظات، هي:

أولا: لم يسم النحويون (مه) أو (نخ) بالأصوات، وإنما سموها بأسماء الأفعال

(١) التطور النحوي: ١٩٦.

(٢) المصدر السابق: ١٢٦.

وبأسماء الأصوات، والذي يظهر من سياق النص أن برجشتراسر هو الذي سماها بالأصوات.

ثانيا: لو وافقنا برجشتراسر في تسميته هذه لكُنَّا في هذه الحالة قد ألغينا فروقاتٍ تركيبية جوهرية بين أسماء الأصوات وأسماء الأفعال، من أبرزها أن أسماء الأصوات ليس لها عملا إعرابيا في سياق التركيب، في حين أن أسماء الأفعال لها عمل إعرابي بارز في سياق التركيب؛ لأن فيها شيئا من خصائص الفعل؛ دلالة وعملا.

ثالثا: (الأصوات) كلمة عامة يدخل تحتها أيُّ صوت، سواء أكان مفهوما أم لم يكن كذلك، في حين أن أسماء الأصوات، وأسماء الأفعال، تحمل كلها دلالات واضحة المبنى والمعنى، فمفهومها واضح لا لبسَ فيه.

الهُتاف:

يقول برجشتراسر: "فنرى النصب كثير الاستعمال في أشباه الجمل المقاربة للهُتاف والنداء والندبة، بخلاف الإخبار، ومن ذلك النداء نفسه، نحو: ياعبدالله، مع أننا نجد الرفع في (ياغلام) وأمثالها، وسبب هذا الفرق غامض"(١).

يقصد برجشتراسر من مصطلح (الهتاف) الاستغاثة التي تأتي في سياق دلالي متقارب مع مصطلحي (الندبة والنداء)، وبما أن الاستغاثة يراد بها "نداء من يفرج كربة أو ينقذ من خطر"(٢) فهذه الطريقة تُعدُّ هتافاً بأعلى صوت؛ لأنه يتضمن "دعاء المستغيث المستغاث"(٣).

فهناك تقارب دلالي واضح بين مفهومي (الهُتاف) و(الاستغاثة)، فالهُتاف

(١) التطور النحوي: ١٢٩.

(٢) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية: ٢١٧، وينظر: شرح المقدمة المحسبة: ١/ ٢٧٤، وتذكرة النحاة: ٦٠٢.

(٣) همع الهوامع: ١/ ١٨٠.

هو "الصوت الجافي العالي، وقيل: الصوت الشديد، وقد هتف به هتافا، أي: صاح به"(١)، وأما الاستغاثة فهي من "غوث الرجل واستغاث، أي: صاح واغوثاه"(٢).

شبه النداء:

يقول برجشتراسر: "و(يا) لا تقتصر على النداء الحقيقي، بل تتعداه إلى شبه النداء، نحو (ياعجبا)"(٣).

إذا كان النداء الحقيقي هو طلب الإقبال بالحرف (يا)(٤)، أو "هو توجيه الدعوة على المخاطب، وتنبيهه للإصغاء، وسماع ما يريده المتكلم"(٥)، فإن النداء المجازي(٦) يكون على خلاف ذلك، يقول ابن النحاس في بيت امرئ القيس(٧):

ويومَ عقرتُ للعذارى مطيَّتي فياعجباً من رحلِها المتحمَّلِ

"ويقال: كيف يجوز أن ينادى (العجب)، وهو مما لا يجيب ولا يفهم؟، فالجواب عن هذا: إن العرب إذا أرادت أن تعظم الخبر جعلته نداء، قال سيبويه: "وإذا قلت (ياعجبا)، فكأنك قلت: تعال ياعجب فإن هذا من أيامك"(٨)، فهذا أبلغ من قولك: تعجبت"(٩).

وفي الاتجاه ذاته يقول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ **يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِم**

(١) لسان العرب: ١٥/ ١٩.

(٢) المصدر السابق: ١١/ ٩٧.

(٣) التطور النحوي: ١٢٩.

(٤) ينظر: شرح اللمع: ١/ ٢٧١.

(٥) النحو الوافي: ٤/ ١.

(٦) ينظر: المصدر نفسه.

(٧) ديوان امرئ القيس: ١١.

(٨) كتاب سيبويه: ٢/ ٢١٧-٢١٨.

(٩) شرح القصائد التسع: ١/ ١١٣، وينظر: شرح الأشعار الستة: ١/ ٧٥، وأساليب الطلب عند النحويين والباغيين: ٢٩٨.

﴿مِّن رَسُولٍ إِلاَّ كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [يس: ٣٠]: "﴿ياحسرة على العباد﴾: نداء للحسرة عليهم، كأنما قيل لها: تعالي ياحسرة فهذه من أحوالك التي حقك أن تحضري فيها وهي حال استهزائهم بالرسل، والمعنى: أنهم أحقاء بأن يتحسر عليهم المتحسرون ويتلهف على حالهم المتلهفون"(١).

و (عجبا) يعرف عند النحويين بأسلوب (التعجب بالنداء)، ويتعجب بالنداء "وذلك بإدخال لام جر مفتوحة على المتعجب منه، مسبوقة بحرف النداء (يا)، نحو: ياللماء!، ياللهول!، ياللعجب!، ياللهِ!، يالك شاعرا!، وقد تحذف اللام فيجاء بألف في آخر المتعجب منه، فيقال: ياعجبا!، ياهؤلا!"(٢).

فإذا ما وافقنا برجشتراسر في مصطلحه هذا (شبه النداء) فإننا في هذه الحالة يمكننا أن نسمي (الندبة) شبه نداء، و(الاستغاثة) شبه نداء، وكل ما يدخل في إطار النداء المجازي يمكن أن نسميه شبه نداء، فيصعب علينا في هذه الحالة الميز بين هذه الأساليب، لأجل ذلك أرى أن من الأفضل والأدق أن نسمي أسلوب (ياعجبا) وما كان على شاكلته بأسلوب (التعجب بالنداء) وليس (شبه نداء)؛ حتى يُعطى حقه من الوصف الدقيق، وحتى نستطيع أن نمايز ونفرق بين الأساليب التركيبية (الندائية) المذكورة آنفا، كلٌّ في مجاله وفي مستواه الدلالي.

الكلمة المضغوطة:

يقول برجشتراسر في هذا الشأن: "فتقديم الفاعل عبارة عن أن الأهم، كون (زيد) هو الفاعل، لا كونه فَعَلَ الفعل، وما ينبه به السامع على هذا المعنى الخاص شيئان، الأول: تغيير الترتيب العادي، فكل شيء يخالف العادة هو أكثر تأثيرا في الفهم من المألوف، والثاني: أن أول كلمة في الجملة، هي على العموم المضغوطة

(١) الكشاف: ٣/ ٣٢٠ - ٣٢١، وينظر: البحر المحيط: ٤/ ١٠٧، وأساليب الطلب عند النحويين والباغيين: ٢٩٨ - ٢٩٩.

(٢) معاني النحو: ٤/ ٦٦٣.

في اللغة العربية، إذا صرفنا نظرنا عما تبتدئ به الجملة من الأدوات، كـ (إنَّ) وأخواتها إلى غير ذلك"(١).

يتبين من نص برجشتراسر أن المقصود بالكلمة المضغوطة هي تلك الكلمة التي يَبدأُ الكلامُ بها، وهي التي يتسلط عليها المعنى الكلي للجملة، ويُضغط ضغطا فيها حتى كأنَّ هذه الكلمة هي خلاصة الجملة بأجمعها، ويصيرما بعدها كأنه تبعٌ لها ومُوضِحٌ المقصودَ منها.

وعلى هذا يتوضَّح أن الكلمة المضغوطة لها ارتباط وثيق بأسلوب التقديم والتأخير، وهو من الموضوعات البلاغية التي أدخلت إلى علم المعاني(٢)، ولسيبويه قصب السبق في هذا الموضوع، فمن قوله: "كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهمَّ لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم"(٣).

نظام ضغط الجملة:

يرتبط هذا المصطلح بالذي قبله، فما دامت الكلمة المضغوطة جزءا لا ينفصل عن الجملة ، فإن هذه الجملة تخضع لنظام متكامل يدعى بـ (نظام ضغط الجملة)، وفي هذا الاتجاه يقول برجشتراسر مبينا هذا النظام والأسس التي ينبني عليها: "وقد يكون آخر الجملة أشد ضغطا من أولها، وذلك إذا قدمت كلمة (إنما)، فهي تغير نظام ضغط الجملة، وتنقل الضغط إلى آخرها، مثاله في القرآن الكريم: ﴿**إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنفُسِكُم**﴾ [يونس: ٢٣]، وضدها (أما) فهي تشدد الضغط على أول الجملة"(٤).

فنظام ضغط الجملة يخضع للأدوات التي من شأنها التركيز على اتجاه معين من

(١) التطور النحوي: ١٣٣.

(٢) ينظر: التقديم والتأخير في القرآن الكريم: ١٣.

(٣) كتاب سيبويه: ١/ ٥٦.

(٤) التطور النحوي: ١٣٣.

اتجاهات الجملة وعلى مستوى معين من مستوياتها، فمكان وجودها في الجملة هو الذي يحدد اتجاه هذا النظام، فقد يكون اتجاه نظام الضغط في بداية الجملة، وقد يكون في آخرها، والعربية لها نصيب كبير من هذا التوجه، وبخاصة في استخدام أدوات الحصر بأنواعه المختلفة، وبدلالاته المتنوعة.

الفعل المبني على ما لم يسم فاعله:

قال برجشتراسر: "وقد يوجد في العربية ما هو قريب من (غُشِيَ عليه) وأمثالها، وإن لم يكن الفعل مبنيا على ما لم يسم فاعله، مثال ذلك: ﴿**وكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا**﴾ [النساء: ٧٩]، و (لم يُرَع القومُ إلا بالرجال)، فالمسند إليه وإن لم يوجد لفظا، فقد قام مقامه معنى (بالله) و(بالرجال). وكان يمكن أن يقال: (وكفى الله شهيدا)، و (لم يَرع القومَ إلا الرجالُ)، وقيسا على مثل: (أُكتُفِي بالله شهيدا)، و(إذا بالرجال)"(١).

الفعل المبني على ما لم يسم فاعله في هذا النص هو الفعل المبني للمجهول أو هو الفعل المغير الصيغة، أو ما يسميه بعضهم (الفعل المبني للمفعول)(٢)، أو (ما لم يسم فاعله)(٣)، وتسمية برجشتراسر (الفعل المبني على ما لم يسم فاعله) تضاف إلى التسميات المتعددة التي يسمى بها هذا الفعل.

الإضافة غير الحقيقية:

يقول برجشتراسر في هذه الإضافة: "وقد تعمل صفة الفاعل في العربية النصب للمبالغة في تنكيرها، نحو قراءة بعضهم ﴿**كل نفس ذائقةٌ الموتَ**﴾(٤)، بدل قراءة

(١) التطور النحوي: ١٤٢.

(٢) ينظر: الإيضاح: ١٠٤، وأسماء نائب الفاعل في النحو العربي: ١٩.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/ ١٠٢، و٣٥٧، و٤١١، وأسماء نائب الفاعل في النحو العربي: ١٨-١٩.

(٤) من سورة آل عمران: ١٨٥ ، وهي قراءة الأعمش وابن أبي إسحاق وأبو حيوة والحسن، ينظر: إتحاف فضلاء البشر: ١٨٣، والبحر المحيط: ٣/ ١٣٣.

العامة ﴿ ذائقةُ الموتِ ﴾، وهي منكرة في هذه القراءة أيضا؛ لأنهم عدوا إضافة (فاعل) إلى مفعوله من الإضافة غير الحقيقية، ولذلك تعريف الفاعل المضاف إلى المفعول المعرف بالألف واللام، نحو:

الواهب المائة الهجان....، ومثل ذلك نادر"(١).

يقصد برجشتراسر بالإضافة غير الحقيقية الإضافة غير المحضة(٢) أو مايسميها بعضهم بالإضافة اللفظية(٣)، ويقصد بها "الإضافة التي ليس بين طرفيها قوة اتصال وارتباط؛لأنها على نية الانفصال، إذ يفصل بين المضاف والمضاف إليه ضمير مستتر، فإذا قلنا: علي فاهم الدرس، نجد (فاهم الدرس) مضاف ومضاف إليه، لكن (فاهم) اسم فاعل، وفاعله ضمير مستتر؛فكأنه فصل بين المضاف والمضاف إليه، وكلمة الدرس مع أنها مضاف إليه فهي مفعول به في المعنى؛ إذ يمكن أن نعدل عن الإضافة، ونقول: (علي فاهمٌ الدرسَ)، إذا أردنا الدلالة على الحال أو الاستقبال.

وهذه الإضافة لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا؛ فكل اسم مشتق يعمل عمل الفعل وأضيف إلى مفعوله، فإضافته غير حقيقية، كما في المثال السابق، وكما قولنا: (علي مشرقُ الوجه، ومحمد حسَنُ الخلق، وصخر كان هبَّاط أودية، حمَّالُ ألوية، شهَّادُ أندية"(٤)، فهي فعلا غير حقيقة، فصورة الإضافة قائمة، ولكن حقيقتها غير موجودة لأنها على نية الانفصال.

أفعال التحرك والانتقال:

يقول بجشتراسر واصفا هذه الأفعال: "ومما اختصت به العربية، من ضروب

(١) التطور النحوي: ١٥٥-١٥٦.

(٢) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: ٣/ ٦٦.

(٣) ينظر: الأصول في النحو: ٢/ ٥٦.

(٤) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية: ١٨٨-١٨٩.

استعمال أدوات الجر: الباء لتعدية أفعال التحرك والانتقال من موضع إلى موضع، نحو: (جئت به)، أي: أجأته، و(أتيت به)، أي: آتيته، وأصل المعنى، أي: جئت بصحبته، وجئنا معاً"(١).

يتبين من كلام برجشتراسر لأفعال التحرك والانتقال أنه يقصد مجموعة من الأفعال التي تحمل صفة دلالية محددة هي صفة التحرك والانتقال، كالفعل (جئت)، والفعل (أتيت)، وذهبت، وتحركت، وانتقلت وهكذا دواليك.

وكما أنه وضع هذا الاسم للأفعال الدالة على التحرك والانتقال وضع اسما آخر للأفعال الدالة على القرب والدنو، إذ قال: "ومن ذلك (مِن) عند أفعال القرب، نحو (قَرُبَ منه) و(دَنا منه)"(٢).

حروف الغرض:

يقول برجشتراسر: "وبعضها يشبهها بالجمل الغرضية، كاللاتينية، فهي تدخل عليها: (ut)، وهي حرف الغرض، وبعضها يشبهها بتلك من جهة وبهذه من جهة، فإنها تدخل عليها حرفا من حروف الغرض، مثل (كي)"(٣).

يقصد برجشتراسر بحروف الغرض تلك الحروف التي تعلل الحدث الفعلي، وتتركز في حرفين مهمين، هما: لام التعليل، و(كي) الدالة على التعليل، إذ ينصب الفعل المضارع بعدهما بـ (أن) مضمرة، وهما في الحقيقة يوضحان طبيعة الغرض الذي حصل بسببه الفعل، لذا سماهما برجشتراسر بحروف الغرض، وقد أوضح برجشتراسر هذه الدلالة في حديثه عن الجملة الغرضية، التي تم الحديث عنها سلفا في هذا لبحث.

---

(١) التطور النحوي: ١٦١.

(٢) المصدر السابق: ١٦١.

(٣) المصدر السابق: ١٨٩.

حرف التوقع:

يقول برجشتراسر: "و أما الماضي فلا نعرف كيف كان استعماله الأصلي في الجملة الحالية، والعربية استخدمت حرف التوقع الخاص بها، وهو (قد) في استئناف الجملة الحالية الماضية، ملحقا به الواو؛ نحو: (فانتبه وقد شَدُّوه)"(١).

صرح برجشتراسر بأنه يقصد بحرف التوقع (قد)، مع أن المثال الذي ساقه في النص المذكور آنفا لا يدل فيه على التوقع بل يدل على التحقق أو التحقيق؛لأنه جاء بعد فعل ماض، لكن إذا جاء (قد) بعد فعل مضارع فإنه في هذه الحالة يدل على التوقع أو كما يسميه النحويون يدل على (التقريب) أو (التقليل) على وفق ما يقتضيه طبيعة السياق.

شبه الجمع:

يقول برجشتراسر في هذا الصدد: "وأما مثل: ﴿**مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ**﴾ [الزمر: ٢١]، بعد اتباع الخبر للمبتدأ، لنزوله بمنزلة الفعل، وتقدمه للمبتدأ فخاص بالعربية، ومثال آخر من العبرية (walta rok yisra el)، أي: (فاصطفت بنو إسرائيل)، بإتباع شبه الجمع، كأنه مفرد مؤنث"(٢).

يريد برجشتراسر بشبه الجمع، الملحق بالجمع، وهوهنا الملحق بجمع المذكر السالم (بنو).

ومعروف عند النحويين أن الملحق بجمع المذكر السالم، الذي يسميه برجشتراسر شبه الجمع هو" ما كان منتهيا بعلامة جمع المذكر السالم، وهو غير مستوف لشروط هذا الجمع"(٣).

مع أن بعضهم قد عرف شبه الجمع على أنه هو الذي يفرق بينه وبين مفرده

(١) التطور النحوي: ١٩٤.

(٢) المصدر السابق: ١٦٤.

(٣) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية: ٢٥٦.

بالتاء، نحو: نبق في نبقة، وثمر في ثمرة، وغرف في غرفة، ونطف في نطفة، وبيض في بيضة(١).

لأجل ذلك لو سمى هذا الجمع (بنو) بالملحق بجمع المذكر السالم، لتجاوزنا قضية التشابه بين المصطلحات، والالتباس اللفظي فيما بينها؛ لأن مصطلح (شبه الجمع) مصطلح عام شامل يمكن أن يقال على كل لفظ دل على الجمع ولكن لم تنطبق عليه شروط الجمع.

أسماء القرابة:

يقول برجشتراسر عن أسماء القرابة: "ومن الأسماء الثنائية ما آخره حركة ممدودة، وهي بعض أسماء القرابة، نحو: أبو، وأخو، وحمو، ويشاكلها اسم محتو على حرف واحد فقط هو: (فو)"(٢).

يطلق برجشتراسر (أسماء القرابة) على ما يعرف عند النحويين بالأسماء الستة، وهي أسماء متقاربة في معظمها، تجمعها القرابة الأسرية بين ألفاظها، فأطلق عليها أسماء القرابة.

القسم الثالث: مصطلحات نحوية (تركيبية) مُطابِقة لمفهوم النحويين لفظاً ودلالة:

إن الغرض من التطرق لهذه المصطلحات إيضاحُ أن برجشتراسر لم يكن في مصطلحاته جميعها مخالفا النحويين، ولم يكن متفردا في الأخرى، بل كان في بعضها متَّبعاً النحويين في ماذهبوا إليه، متطابقا معهم في غير واحد منها، إذ إن وجه المطابقة والموافقة هنا يتجلى في لفظ المصطلح نفسه وفي مفهومه؛ لأجل ذلك سنكتفي بذكرها هنا؛ لأنها تتطابق تماما مع ماذهب إليه النحويون.

وهذه المصطلحات هي على النحو الآتي:

(١) ينظر: الممتع في التصريف: ٢/ ٥١٣.

(٢) التطور النحوي: ٩٦.

١ ـ الجملة الحالية(١).

٢ ـ الجملة الوصفية(٢).

٣ ـ الترخيم(٣).

٤ ـ أسماء الإشارة(٤).

٥ ـ الأسماء الموصولة(٥).

٦ ـ الجار والمجرور(٦).

٧ ـ أسماء الاستفهام(٧).

٨ ـ الأفعال الناقصة(٨).

٩ ـ المصدر(٩).

١٠ ـ اسم الفاعل(١٠).

١١ ـ جمع التكسير(١١).

١٢ ـ الإعراب(١٢).

١٣ ـ المنصرف وغير المنصرف(١٣).

(١) التطور النحوي: ١٩٣.

(٢) المصدر السابق: ١٨١.

(٣) المصدر السابق: ٧٠.

(٤) المصدر السابق: ٧٩.

(٥) المصدر السابق: ٨٣.

(٦) المصدر السابق: ٨٤.

(٧) المصدر السابق: ٨٦.

(٨) المصدر السابق: ٩٥.

(٩) المصدر السابق: ١٠٢.

(١٠) المصدر السابق: ١٠٤.

(١١) المصدر السابق: ١٠٦.

(١٢) المصدر السابق: ١١٦.

(١٣) المصدر السابق: ١١٨.

١٤ ـ المضاف والمضاف إليه[١].

١٥ ـ التمييز[٢].

١٦ ـ التوكيد[٣].

١٧ ـ الإضافة[٤].

١٨ ـ حروف الجر[٥].

١٩ ـ الاستثناء[٦].

٢٠ ـ الحكاية[٧].

٢١ ـ الجملة الشرطية[٨].

نهاية المطاف:

أولا: يظهر مما تقدم أن المصطلحات النحوية التي أطلقها برجشتراسر في كتابه التطور النحوي، وبخاصة التي تفرد بذكرها، يمكن وصف أغلبها بأنها ليست مصطلحات بمفاهيمَ حدِّيةٍ دقيقةٍ "على نحو ما هو مألوف في مدونات النحو العربي التي يعنى أصحابها بالحدود عناية فائقة"[٩]، بل نستطيع القول إن برجشتراسر أظهر لنا مجموعة من الحقائق اللغوية المهمة التي لها علاقة وثقى بالعربية، موازَنَةً باللغات السامية وغير السامية، ومادام يبحث في هذه المسارات

(١) التطور النحوي.

(٢) المصدر السابق: ١٤٧.

(٣) المصدر السابق: ١٤٧.

(٤) المصدر السابق: ١٥٠.

(٥) المصدر السابق: ١٦٠.

(٦) المصدر السابق: ١٧٥.

(٧) المصدر السابق: ١٨٤.

(٨) المصدر السابق: ١٩٦.

(٩) في مفهوم اللغة عند دي سوسير، بحث منشور في مجلة جامعة حضرموت للعلوم الإنسانية، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني، ديسمبر٢٠١٤، ص: ٣٧٥، وينظر: مناهج التأليف النحوي: ٨٩ - ٩٠.

اللغوية لا يمكننا أن نطالبه بتعريفات حدية كتعريفات القدامى للمصطلحات النحوية، فأغلب مصطلحاته جاءت في سياق الوصف للظاهرة اللغوية، ولكننا مع ذلك حاولنا جاهدين أن نقوم بتقنين هذه المفاهيم، وجعلها ترقى لمفهوم المصطلح حتى نستطيع أن نتبين الفكر النحوي الذي يحمله برجشتراسر في كتابه (التطور النحوي) .

ولأجل ذلك ألفينا أن غير واحد من المصطلحات السابقة لها غير واحد من الإطلاقات المصطلحية ، لأن برجشتراسر لم يكن يعنيه في ما يبدو دقة المصطلح أوحده الدقيق(١)، أكثر ما يعنيه وصف هذا المصطلح الظاهرة اللغوية (التركيبية) .

ثانيا : تفرد برجشتراسر بغير واحد من المصطلحات النحوية، الأمر الذي يمكن أن يُعَدَّ إضافة مهمة للمدونة النحوية العربية، تتجسد في إدخال هذه المصطلحات في خضم المصطلحات النحوية المتداولة والمتعارف عليها في الدرس النحوي العربي، ومن ثَمَّ غربلة كل هذه المصطلحات واختيار ما هو الأصلح منها يسرا وسهولة وأداءً للغرض في هذا الدرس.

ثالثا : أخذتِ الجملُ بأنواعها المختلفة حيزا كبيرا من مساحة المصطلحات النحوية التي جاءت في كتاب التطور النحوي، وهذا يؤكد أن برجشتراسر كان يهمُّهُ كثيرا إيجاد علاقات تركيبية بين العناصر التركيبية المكوِّنة للسياق التركيبي، إذ لا يمكن تفعيل هذه العلاقات التركيبية إلا في سياقات جملية محددة تظهر في أنواع من الجملة التي ذكرها برجشتراسر؛ لأن الجملة كما تبدو واضحة عند برجشتراسر هي ميدان العمل التركيبي (الكلامي)، من خلال تفعيل العلاقات

(١) نقصد هنا بالتعريف الحدِّي أو التعريف بالحد التعريفَ الجامع المانع المستنِد على الجنس والفصل .ينظر: تحرير القواعد المنطقية: ٧٩ ومابعدها، وفي مفهوم اللغة عند دي سوسير: ٣٨٧.

الإسنادية بين عناصر هذا التركيب.

رابعا: لا نستطيع أن نسلم بكل المصطلحات النحوية التي أوردها برجشتراسر في كتابه، فبعضها يمكن قبوله ـ في رأينا ـ وبعضه لا يمكن قبوله، وإن ضابط القبول وعدمه يتجلى في قدرة هذا المصطلح أو ذاك على إثبات وجوده داخل الدرس النحوي العربي من خلال وضوحه ودقته وعدم اختلاطه أو التباسه بمصطلحات نحوية أخرى، وبخاصة مع تلك المصطلحات النحوية التي قد سادت وذاع صيتها في الدرس النحوي قديما و حديثا.

خامسا: أظهر برجشتراسر في معالجاته التركيبية اهتماما كبيرا بالجانب التطبيقي، ومن مظاهر هذا الاهتمام جعله بعض المصطلحات تؤدي وظيفة ازدواجية محددة، فهناك مصطلح نحوي وهو خارج السياق التركيبي، ومصطلح نحوي آخر وهو داخل السياق التركيبي، مع أن كلا المصطلحين يدخلان تحت باب نحوي واحد وكأنه بهذه الطريقة قسَّم بعض المصطلحات على قسمين:

ـ مصطلحات نظرية.

ـ مصطلحات تطبيقية.

سادسا: لا توجد منهجيةٌ واضحةٌ ومحددةٌ في تناول برجشتراسر المصطلحَ النحويَّ، لكن بالمتابعة والتقصِّي لهذه المصطلحات يمكن أن نحدد منهجية التناول عنده بأربعة اتجاهات رئيسة تتمثل في الآتي:

أ ـ اتجاه يُسمِّي فيه المصطلحَ النحويَّ الخاص به والمُخترَع من عنده تسمية مباشرة.

وتظهر وجهُ المُباشَرةِ في استخدام هذه المصطلحات من طرائق متعددة، من أبرزها ما يأتي:

أولا: جَعْلُهُ المصطلحَ النحوي عنواناً للباب.

ثانيا: التعريف من قِبَلِه بهذا المصطلح .

ثالثا: جَمْعُهُ بين الطريقتين الأولى والثانية.

ب ـ اتجاه لا يُسمِّي فيه المصطلحَ النحويَّ تسمية مباشرة، وإنما يذكره في سياق معين، يُمَكِّننا من جعله مصطلحا نحويا قائما بذاته .

ج ـ اتجاه يَذكُر فيه المصطلح الواحد باسمين مختلِفَين والدلالة واحدة.

ثبت المظان

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: الرسائل الجامعية والكتب المطبوعة والأبحاث المنشورة:

١- إتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر، أحمد محمد البنا (ت١١١٧هـ)، حققه وقدم له: الدكتور شعبان محمد إسماعيل، بيروت: عالم الكتب، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٢- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دمشق: دار ابن كثير، ط١، ١٩٨٧م.

٣- إعراب الجمل وأشباه الجمل، الدكتور فخر الدين قباوة، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ط٣، ١٤٠١ هـ-١٩٨١م.

٤- إعراب الجمل وأشباه الجمل، الدكتور شوقي المعري، دمشق: دار الحارث للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٧م.

٥- إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبدالمنعم خليل إبراهيم، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٦- أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، الدكتور قيس إسماعيل الأوسي، بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، بيت الحكمة، ١٩٨٨م.

٧- أسماء نائب الفاعل في النحو العربي، الدكتور عبدالله محمد زين بن شهاب، بحث منشور في مجلة الدراسات اللغوية، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المجلد (١٦)، العدد (٣)، رجب - رمضان ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م.

٨ـ الأصول في النحو، أبوبكر بن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٤، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٩ـ الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق: الدكتور عبدالعال سالم مكرم، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢ ـ ١٩٦٤م.

١٠ـ الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: الدكتور موسى بناي العليلي، بغداد: مطبعة العاني، ١٩٨٣م.

١١ـ البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي (ت٧٥٤هـ)، طبعة بعناية الشيخ: زهير جعيد، بيروت: دار الفكر، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

١٢ـ بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف، الدكتور عودة خليل أبو عودة، عمان ـ الأردن: دار البشير، ط٢، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

١٣ ـ بناء المصطلح النحوي وصعوبة تعليم النحو العربي، أ.د فيصل إبراهيم صفا، وهو بحث ألقي في المؤتمر الدولي: اللغة العربية إلى أين؟ جامعة الجنان ـ مركز الأبحاث والتنمية، زيتون أبي سمراء ـ، طرابلس ـ لبنان، ٢٠٠٦م.

١٤ ـ التأويل النحوي في القرآن الكريم، الدكتور عبدالفتاح الحموز، الرياض: مكتبة الرشيد، ط١، ١٩٨٤م.

١٥ ـ تأويل اللفظة باللفظة ذواتي الجذر الواحد في القرآن الكريم (دراسة نحوية دلالية)، الدكتور عبدالله محمد زين بن شهاب، عدن: مركز الإبداع الثقافي للدراسات وخدمة التراث، ط١، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.

١٦ ـ التأويل النحوي: مفهومه وأسبابه، الدكتور عبدالله محمد زين بن شهاب، بحث منشور في مجلة جامعة حضرموت للعلوم الإنسانية، المجلد الثامن، العدد الثاني، ديسمبر ـ ٢٠١١م.

١٧ـ تجديد النحو ونظرة سواء، الدكتور أمين عبدالله سالم، القاهرة: مطبعة الأمانة،

ط١، ١٩٨٦م.
١٨- تذكرة النحاة، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: الدكتور عفيف عبدالرحمن، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٦م.
١٩- التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر، أخرجه وصححه وعلق عليه: الدكتور رمضان عبدالتواب، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٢، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
٢٠- التراكيب الإسنادية (الجمل: الظرفية - الوصفية - الشرطية)، الدكتور علي أبوالمكارم، القاهرة: مؤسسة المختار، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
٢١- التقديم والتأخير في القرآن الكريم، حميد أحم عيسى العامري، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ط١، ١٩٩٦م.
٢٢- تعدد المصطلح وتداخله: قراءة في التراث اللغوي، خالد بسندي، بحث منشور في مجلة التراث اللغوي، اتحاد دمشق، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
٢٣- التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، تحقيق: الكتور عبدالرحمن عميرة، بيرقت: عالم الكتب، ط١، ١٩٨٧م.
٢٤- الجملة الاسمية، الدكتور علي أبو المكارم، القاهرة: مؤسسة المختار، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
٢٥- الجملة العربية: تأليفها وأقسامها، الدكتور فاضل صالح السامرائي، عمان - الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٢م - ١٤٢٢هـ.
٢٦- الجملة الفعلية، الدكتور علي أبو المكارم، القاهرة: مؤسسة المختار، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
٢٧ - الجملة الفعلية (بسيطة وموسعة) (دراسة تطبيقية على شعر المتنبي)، الدكتور زين كامل الخويسكي، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٦م.

٢٨ـ الجملة الفعلية في صحيح الإمام البخاري (دراسة نحوية في الأحاديث المرفوعة)، (رسالة ماجستير)، محمد هادي محمد عبدالله العيساوي، جامعة بابل: كلية التربية، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

٢٩ ـ الجملة الصغرى في النحو العربي: مفهوما ونشأة وأحكاما، د/ فراس عبدالعزيز عبدالقادر، ومهند فواز هايس، بحث منشور في مجلة التربية والعلم ـ جامعة الموصل، المجلد (١٩)، العدد (١)، ٢٠١٢م.

٣٠ـ الجملة الظرفية وعوارض تركيبها (دراسة تطبيقية في شعر الإمام الشافعي)، عناد حسن أبو دية، بحث منشور في جامعة الأزهر ـ غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، الملجد (١٥)، العدد (١)، ٢٠١٣م.

٣١ـ الجملة النحوية: نشأة وتطورا وإعرابا، الدكتور فتحي عبدالفتاح الدجني، الكويت: مكتبة الفلاح، الكويت، ط٢، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

٣٢ ـ الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، بغداد: دار الشئون الثقافية العامة، ط٤، ١٩٩٠م.

٣٣ـ الدراسات اللغوية والنحوية عند الزمخشري، الدكتور فاضل صالح السامرائي، الدكتور فاضل صالح السامرائي، عمان: دار عمار للنشر والتوزيع، ط١ ، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٣٤ـ دروس في المذاهب النحوية، الدكتور عبده الراجحي، بيروت: دار النهضة العربية، غ.ط، ١٩٨٠م.

٣٥ـ دراسات نقدية في النحو العربي، الدكتورعبدالرحمن أيوب، القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية، ١٩٥٧م.

٣٦ ـ دلائل الإعجاز، عبدالقاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٥، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.

٣٧- ديوان امرئ القيس، حققه: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار المعارف، ط٣، ١٩٦٩م.

٣٨ - روح المعاني، أبو الثناء الآلوسي (ت١٢٧٠هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١ ، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٣٩ - سر صناعة الإعراب، أبو الفت عثمان ابن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: د/ حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، ١٩٨٥م.

٤٠- شرح القصائد التسع المشهورات، أبو جعفر النحاس، تحقيق: أحمد خطاب، بغداد: وزارة الإعلام، دار الحرية للطباعة، ١٩٧٣م.

٤١- شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الإستراباذي (ت٦٨٦هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ط٣ ، ١٩٨٢م.

٤٢- شرح المراح في التصريف، بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت٨٥٥هـ)، حققه وعلق عليه: الدكتور عبدالستار جواد، بغداد: مطبعة الرشيد، غ.ط، ١٩٩٠م.

٤٣- شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن يعيش (ت٦٤٣هـ)، بيروت: عالم الكتب، غ.ط.

٤٤- شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ)، تحقيق: خالد عبدالكريم، الكويت، المطبعة العصرية: ج١، ط١، ١٩٧٦م، ج٢، ط١، ١٩٧٧م.

٤٥- شرح اللمع، ابن برهان العكبري (٤٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور فائز فارس، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط١، ١٩٩٠م.

٤٦- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، غ.ت.

٤٧- ظاهرة النيابة في العربية، الدكتور عبدالله صالح بابعير، المكلا - حضرموت: دار حضرموت، مؤسسة العون للتنمية، ط١، ٢٠١٠م.

٤٨ - الظرف المشبه بالمفعول: حقيقته، أحكامه، فوائده، د/مؤمن بن صبري غنام، بحث منشور في مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج١٨، ع٣٧، جمادى الثانية، ١٤٢٤ هـ.

٤٩ - الفعل المبني للمجهول في اللغة العربية، الدكتور أيمن عبدالرزاق الشوا، مكتبة ابن عطية، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٥٠- في مفهوم اللغة عند دي سوسير، الدكتور سعيد أحمد البطاطي، بحث منشور في مجلة جامعة حضرموت للعلوم الإنسانية، المجلد (١١) العدد (٢)، ديسمبر ٢٠١٤م.

٥١- في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، الدكتور مهدي المخزومي، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥م.

٥٢- كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، القاهرة: المطبعة الأميرية ببولاق، ١٣١٦هـ.

٥٣- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: غازي مختار طليمات، بيروت: دار الفكر المعاصر، دمشق: دار الفكر، مطبوعات مركز جمعه الماجد للثقافة والتراث - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٥٤- لسان العرب، ابن منظور الإفريقي (ت٧١١هـ)، بيروت: دار صادر، ط٣، ٢٠٠٤م..

٥٥- اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمام حسان، القاهرة: دار الثقافة، غ.ت، ١٩٩٤م.

٥٦ـ اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: الدكتور فائز فارس، إربد: دار الأمل، ط١ ، ١٩٨٨م.

٥٧ـ الممتع في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، بيروت: دار الآفاق الجديدة، غ.ط ، غ.ت .

٥٨ ـ المرتجل، ابن الخشاب (ت٥٦٧هـ)، تحقيق: علي حيدر، دمشق: ١٩٧٢م.

٥٩ ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، حققه: أحمد محمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: دار الفكر، غ.ت.

٦٠ـ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، الدكتور مهدي المخزومي، بيروت: دار الرائد العربي، ط٣، ١٩٨٦م.

٦١ـ المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، الدكتور عوض بن حمد القوزي، الرياض: جامعة الرياض، عمادة شؤون المكتبات، ط١، ١٩٨١م.

٦٢ـ المصطلح النحوي: دراسة نقدية تحليلية، د/أحمد عبالعظيم عبدالغني، الفجالة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

٦٣ـ المصطلح النحوي عند ابن سعدان الكوفي (ت٢١٣هـ)، حسين علي حسين الفتلي، بحث منشور في مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد (٢١)، العدد (٤)، ٢٠١٣م.

٦٤ـ المصطلح النحوي الفرائي الكوفي في لسان العرب، علي أكرم قاسم، وحسن أسعد محمد، بحث منشور في مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، المجلد (٦)، العدد (١)، ٢٠٠٧م.

٦٥ـ المصطلح النحوي الكوفي وأثره على النحاة المحدثين (تمام حسان ومهدي

المخزومي نموذجين)، حدوارة عمر، دار الإتقان.

www.4shared.com.file.126055851

٦٦ ـ مصطلح النحو العربي بين الأصل المادي والتطور الدلالي، د/محمد كشاش، بحث منشور في مجلة التراث العربي:

www.aafaaq.org.bi.showthread.php

٦٧ـ مصطلحات النحو الكوفي: دراستها وتجديد دلالتها، د/عبدالله بن حمد الخثران، القاهرة: هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

٦٨ـ معاني القرآن، أبو زكريا الفراء (ت٢٠٧هـ)، بيروت: عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٦٩ـ معاني النحو، الدكتور فاضل السامرائي، بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد ـ بيت الحكمة، ١٩٨٦م.

٧٠ـ معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د/محمد سمير نجيب اللبدي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨٦م.

٧١ـ معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، الدكتور محمد إبراهيم عبادة، القاهرة: مكتبة الآداب، ط٣، ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥م.

٧٢ـ المعجم المفصل في النحو العربي، د/عزيزة فوال بابتي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٢م.

٧٣ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة: مطبعة المدني، غ.ت.

٧٤ـ الموفي في النحو الكوفي، صدر الدين الكنغراوي (ت١٣٤٩هـ) تحقيق: محمد بهجت البيطار، دمشق: مطبوعات المجمع العلمي العراقي، غ.ت.

٧٥ـ مناهج التأليف النحوي، د/كريم حسين ناصح الخالدي، عمان: دار صفاء

للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٧م.
٧٦- النحو العربي نقد وبناء، الدكتور إبراهيم السامرائي، بيروت: دار البيارق، عمان: دار عمار، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
٧٧- النحو الوافي، عباس حسن، القاهرة: دار المعارف، ط٢، ١٩٦٣م.
٧٨- النكت في تفسير كتاب سيبويه، دراسة وتحقيق: رشيد بلحبيب، المملكة المغربية: وزراة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
٧٩- همع الهوامع، شرح جمع الجوامع في علم العربية، جلال الدين السيوطي، عني بتصحيحه: محمد بدر الدين النعساني، نشر مكتبة الكليات أزهرية بالقاهرة.
٨٠- الوصف، نظرة أخرى في قضايا النحو العربي، الدكتور أحمد عبدالستار الجواري، مجلة المجمع العلمي العراقي، م٣٣، ج٤، ١٤٠٣هـ-١٩٨٢م.